

في مقابلة أجريت معه مؤخرا:

رئيس «مجلس مستوطنات غور الأردن» «يحدّر» من «تمدّد» التجمعات السكانية الفلسطينية في مناطق ج!

صفحة (٥) من ٥

استمرار التعاطف مع الجندي قاتل الشريف يثبت ميول معظم المجتمع الإسرائيلي!

صفحة (٧) من ٧

المنتهد الاسرائيلي

الثلاثاء ٢٠١٧/٣/٧م الموافق ٨ جمادى الآخرة ١٤٣٨هـ العدد ٣٩٦ السنة الخامسة عشرة

الاسرائيلي المنتهد

ملحق نصف شهري يصدر عن



مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كلمة في البداية

ملاحح مستقبلية

بقلم: أنطوان شلحت

ترسم الورقة الجديدة التي أعدها طاقم «معهد سياسة الشعب اليهودي» (أسسته «الوكالة اليهودية») على أعتاب مؤتمره السنوي للعام الحالي الذي عقد أخيرا، وأجمل فيها أحدث التغيرات في الدول الغربية وخلفيتها وما تعبر عنه، واتجاهات تأثيراتها المحتملة على مستقبل إسرائيل واليهود في العالم، كما حاول استشراف تأثير التغيرات الحاصلة في إسرائيل على ماهية تعامل العالم الغربي، والتي أفردنا لها حيزًا خاصًا في هذه الصفحة والصفحة الثانية، جوهر الملاحح المستقبلية لإسرائيل، ربما في المدى المنظور.

وفعلت الورقة تلك المحاولة الأخيرة من طريق تحليل سيرورتين متصلتين من ناحيتي المبنى والمعنى:

الأولى، سيرورة ازدياد قوة اليمين ونفوذ القومية الدينية في إسرائيل؛

الثانية، سيرورة التغيرات الديمغرافية التي طرأت على إسرائيل.

وهما سيرورتان سبق أن تناولناهما مرات عديدة. ووفقًا لما تشير إليه الورقة، يتمثل أحد جوانب السيرورة الثانية في تغير تركيبة السكان اليهود في إسرائيل بموجب مستوى الدين، إلى ناحية تزايد عدد اليهود الحريديم (المتشددين دينيًا) والمتدينين في مقابل ضعف الوسط المحافظ، وتضائل أعداد العلمانيين.

والنتيجة الأبرز المترتبة على تداخل هاتين السيرورتين، مثلما تؤكد الورقة، تتجسد في تعزّز النظرة التي تميل إلى رؤية أن دولة إسرائيل ينبغي أن تعكس «المصلحة اليهودية» فوق أي مصالح أخرى، وبلغت الورقة «تسعى الصهيونية الدينية إلى إعادة بلورة أساس الصلاحية الفكرية - الأخلاقية الذي تم بناء مؤسسة القانون الإسرائيلية عليه، وأن تفرس في هذا الإطار تعبيرًا أكبر عن المبادئ المستمدة من عالم الديانة والتراث اليهوديين، بدلًا من المبادئ المستمدة من العالم العلماني - الليبرالي

- الكوني».

وتسجل الورقة أن الصهيونية- الدينية تسعى إلى تنفيذ مسعاها هذا من خلال كتلة «البيت اليهودي» وشخصيات دينية بارزة في حزب الليكود الحاكم، كما أنها تحاول تحقيق نفوذ كبير من خلال التأثير على السلكين الحكومي والإعلامي وقيادة الجيش الإسرائيلي، الذي بات الضباط المتدينون أكثر حضورًا في صفوفه، وتسعى الصهيونية- الدينية إلى الاستيطان في الضفة الغربية وضماها إلى إسرائيل.

بطبيعة الحال ثمة سيرورات أخرى تشهدها إسرائيل تدعم النتيجة السالفة وتكرسها.

وتطرقنا في هذا العدد، كاستمرار لتطرقنا في أعداد سابقة، إلى اثنتين منها:

أولًا، ما يحدث في حلبة الإعلام حيث يواصل زعيم اليمين بنيامين نتنياهو من خلال موقعه السياسي، على نحو هوسّي، مسعاه الرامي إلى بسط سيطرته الشخصية على مجمل وسائل الإعلام في إسرائيل، العامة والتجارية، بغية تدجينها بما ينسجم مع رؤاه وتوجهاته السياسية، وأيضا بما يخدم مصالحه الشخصية الفردية، وفي مقدمها مصلحة بقائه شخصيًا على رأس الهرم السياسي (اقرأ مقال سليم سلامة، ص ٨)؛

ثانيًا، ما تشهده وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية في ظل توليها من طرف نفتالي بينيت، رئيس «البيت اليهودي» من جهود محمومة لفرض رواية الصهيونية الدينية على مناهج التعليم في إسرائيل (اقرأ مقال أفنير بن عاموس، ص ٨).

ومن البدهي أن ما يقوم به اليمين الإسرائيلي في كل ما يتعلق بتغيير ملاحح إسرائيل، يستند إلى فائض القوة الذي أصبح يمتلكه منذ أن ترجع على سدة الحكم وتسبب زويغًا رويغًا بانزياح كل الخارطة السياسية الحزبية نحو اليمين.

وبنفسك فائض القوة هذا، بصورة جلّية، في الممارسات التي يقوم بها اليمين في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧، كما تدل على ذلك «المقابلة الهوجاء» التي أُدلى بها رئيس ما يسمى بـ «مجلس مستوطنات غور الأردن» أخيرا، واتهم فيها «الإدارة المدنية» بعدم الحؤول دون «تمدّد التجمعات السكنية الفلسطينية في مناطق ج»، وطالب بحلها (طالع تقريرا مفصلا عنها ص ٥).

كما تكتمل الدائرة لا بد لنا من أن نضيف ما يلي:

ما تؤكدته ورقة «معهد سياسة الشعب اليهودي» بشأن الصهيونية- الدينية وتطلعاتها السياسية، لا يعني من ناحيتنا أكثر من أن هذا التيار يرغب في أن يضع «بصمته» على المشروع الصهيوني وأن يصفوه على نحو أشدّ فظاظة من المشروع الصهيوني التقليدي، الفظ والدعواني أصلا.

قد تبدو كثير من المعطيات التي قام طاقم هذا المعهد بتجميعها في الورقة المذكورة، معروفة للقاصي والداني، مع هذا ففي مجرد تجميعها بهذه الكثافة، وقراءتها داخل حقل الدلالات المرتبطة بملاحح المستقبل، ما يتيح إمكان التعاطي معها كرمزة واحدة ضمن مجال تعرية صورة إسرائيل الراهنة وما تحيل إليه، بما في ذلك ضمن نطاق علاقتها المباشرة مع مجتمعتها الذي يدق لها الطبول. كما أن هذه المعطيات من شأنها أن تعين كل معني بتشخيص واقع أمسي قائمًا وغير خاف، ومن ناقل القول إن مثل هذا التشخيص يوضّح ما الذي يقف أمامنا ويتعيّن مواجهته الآن وفي المستقبل.

ليبرمان: إسرائيل تلقت من واشنطن رسالة تحذير مباشرة من مغبة ضم الضفة الغربية!

* «هارتس»: وثيقة نتنياهو لهيرتسوغ «بشرى جيدة» لمؤيدي حل الدولتين*



(أفب)

الاستيطان يتحول إلى فاعل مركزي في المشهد السياسي في إسرائيل.

كله في المناطق المحتلة الواقعة خارج سيادة دولة إسرائيل، يفرض توجهاً تاريخياً تراجيدياً يتلاءم مع توجهاته التي تتعارض مع توجهات عموم الجمهور الذي يعيش في دولة إسرائيل المستقلة.

وختمت الصحيفة، من المحتمل أن نتنياهو أعد الوثيقة كجزء من المماطلة حتى نهاية فترة ولاية إدارة باراك أوباما، أو لأنه بدأ يتخوف من الانكسارات السياسية لعملية سياسية جذرية إلى هذا الحد. لكن إذا لم يكن هذا هو الوضع، والوثيقة تكشف موقفه، فيلتفضل رئيس الحكومة ويوضح للجمهور أنه يؤيد رؤيا الدولتين، وأنه مستعد لتسوية إقليمية في إطار التطبيع ومد يد السلام نحو جيرانا، وبالبد نفسها يمكن أيضاً التلويح بتحية وداع لحزب المستوطنين.

الحقيقية، أو على الأقل تبعث قدر الممكن رسائل غامضة بشأن استعداد هذه الأحزاب لحل إقليمي (يتضمن الاستعداد لانسحاب من مناطق في الضفة الغربية)، وتستخدم ذكرى الاعتقال السياسي لرئيس الحكومة إسحاق رابين كرد فعل موجه إلى كل من يفكر بتحدي هذه النظرية، ويبدو أن الشراكة بين الليكود و«البيت اليهودي» تستند إلى مثل هذا النوع من الخدب. ونتج عن ذلك دينامية مدمرة: يقوم حزب المستوطنين بجر الحكومة نحو اليمين، ويجد الحزب الحاكم نفسه مضطراً لأن يؤكّد من خلال قوانين وتصريحات أنه أكثر يمينية وأكثر تطرفاً وأكثر اندفاعاً وحتى أكثر عنصرية. ومعنى ذلك أن حرباً له تسعة مقاعد فقط في الكنيست («البيت اليهودي») ويمثل جمهوراً يعيش أكثره أو

ورقة جديدة صادرة عن «معهد سياسة الشعب اليهودي»

تزايد قوة اليمين ونفوذ القومية الدينية قد يتسبّب بتآكل مكانة إسرائيل في الغرب!

* «الصهيونية الدينية تسعى إلى إعادة بلورة أساس الصلاحية الفكرية - الأخلاقية الذي تم بناء مؤسسة القانون الإسرائيلية عليه

وأن تفرس تعبيراً أكبر عن المبادئ المستمدة من عالم الديانة والتراث اليهوديين بدلًا من المبادئ الليبرالي الكوني» *

كتلك التي تؤكد على قوميتها أكثر من القيم الكونية وتزدرى النظام الحالي». كذلك توقعات الورقة أن تنتقد الجماهير الليبرالية في الغرب بشكل متزايد عدم وجود التزام إسرائيلي بتسوية الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني من خلال حل الدولتين، وأن تنتقد سن قوانين غير ليبرالية ودمج مضامين يهودية في جهاز التربية والتعليم.

وأضافت الورقة أنه ستزيد علامات الاستفهام حول إمكان سريان المعتقدات التقليدية حيال القيم اليهودية - المسيحية المشتركة لإسرائيل والولايات المتحدة، والتشكيك بالأساس القيمي للعلاقات الخاصة.

وقالت الورقة إن ميل إسرائيليين كثيرين إلى الدمج بين الثقافتين اليهودية والإسرائيلية من شأنه أن يؤدي إلى انكسارات متناقضة، وأن يعيق الفجوة بين الثقافة اليهودية الإسرائيلية والثقافة اليهودية غير الإسرائيلية، و«كلما تزايد هذا التوجه يتراجع الرباط والهوية بين إسرائيل ويهود الشتات في عيون الغرب».

تغيرات في مكانة وقوة إسرائيل

الإستراتيجية الحالية

قالت الورقة إن «التحدي في قوة إسرائيل الإستراتيجية الراهنة يثير تحديات متناقضة، وخلفية ذلك هو انعدام اليقين الإستراتيجي الذي يتميز به العالم والمنطقة»، وذلك بسبب الهزة الإقليمية وأيضاً لأن «الحلبة الدولية ذات العلاقة بالشرق الأوسط ومناعة إسرائيل الإستراتيجية تمانر بهزات كبيرة وبعيدة عن الاستقرار».

وعددت الورقة «تحديات إستراتيجية هامة» ماثلة أمام إسرائيل، وهي: الاتفاق النووي الإيراني، مخاطر الحرب مع حزب الله وحماس و«داعش» وتنظيمات إسلامية متطرفة أخرى في سورية، استمرار «انتفاضة الأفراد» في الضفة الغربية والقدس، انعدام اليقين حيال اهتمام الولايات المتحدة بأن تكون حاضرة في المنطقة، الدفع باتجاه تغيير نموذج حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، حملات مقاطعة إسرائيل ونزع شرعيتها.

لكن الورقة رأت أن ثمة «فرصاً» أمام إسرائيل: فتح «صفحة جديدة» في العلاقات مع الولايات المتحدة بعد انتخاب ترامب، تعميق العلاقات مع «العالم السنّي المعتدل، المفتح أكثر تجاه إسرائيل بسبب التهديد الإيراني وجهات إرهابية متطرفة»، و«تطبيق خطة سياسية تلجم خطر فقدان الهوية اليهودية الإسرائيلية في إثر التوجه نحو واقع الدولة الثنائية القومية».

وأشارت الورقة إلى أنه كلما نظر العرب إلى إسرائيل على أنها قوية إستراتيجياً وحليفة قريبة للولايات المتحدة، تتراجع الرغبة في الغرب بإملاء خطوات عليها تتعارض مع إرادتها، في القضية الفلسطينية وقضايا إستراتيجية أخرى. لكن

قال وزير الدفاع الإسرائيلي أفينغور ليبرمان (رئيس «إسرائيل بيتنا») إن على الائتلاف الحكومي في إسرائيل أن يوضّح بشكل لا يقبل التأويل أنه لا توجد نية لتطبيق ما أسماه «السيادة الإسرائيلية» على الضفة الغربية.

وكشف ليبرمان خلال مشاركته في الاجتماع الذي عقدهته لجنة الخارجية والأمن في الكنيست أمس الاثنين، أن إسرائيل تلقت رسالة مباشرة من الولايات المتحدة تحذّر فيها من أن ضم الضفة الغربية سيؤدي إلى أزمة فورية مع الإدارة الجديدة في البيت الأبيض.

من ناحية أخرى أكد وزير الدفاع «وجوب الانفصال عن الفلسطينيين وعدم استيعابهم في أرضنا»، وقال إن تطبيق «السيادة الإسرائيلية» على مناطق الضفة الغربية معناه استيعاب مليونين وسبعمئة ألف فلسطيني ومنحهم إقامة إسرائيلية وصرف مخصصات لهم من مؤسسة التأمين الوطني من اليوم الأول بقيمة عشرين مليار شيكل.

وأشارت أقوال ليبرمان هذه غضب نواب اليمين. ودعا عدد منهم إلى وقف ما وصفوه بأنه «حملة تخويف وترهيب ضد بسط السيادة الإسرائيلية على يهودا والسامرة».

وطالب النائبان يوفاف كيش (الليكود) وبتصنيل سموتريتش («البيت اليهودي») بتمرير مشروع قانون ضم مستوطنة معالي أدوميم إلى إسرائيل. على صعيد آخر أنشأت صحيفة «هارتس»، أمس، افتتاحية قالت فيها إن «وثيقة» رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو التي عرضها على زعيم المعارضة إسحاق هيرتسوغ قبل نصف عام بهدف حثه على إقامة حكومة وحدة وطنية وتضمنت إعلان نيات بشأن الدفع قدماً بمبادرة سلام إقليمية مع الفلسطينيين والدول العربية، تعتبر بشرى جيدة للمؤيدين لحل الدولتين.

وكتبت الصحيفة: الوثيقة التي صاغها رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وجرى الكشف عنها بالأمس (في مقال بعنوان «تراجع نتنياهو» لباراك رافيد)، هي بمثابة أخبار جيدة للإسرائيليين المؤمنين بحل الدولتين، والهدف من الوثيقة كان إتاحة الفرصة لتشكيل حكومة وحدة وطنية مع حزب العمل كجزء من عملية تحريك اتفاق سلام إقليمي، وتظهر الوثيقة أن نتنياهو يؤيد حلاً سياسياً يتضمن حلاً إقليمياً (متفقاً عليه يشمل اعترافاً بمراكز سكانية، أي مستوطنات قائمة)، ويعترف بالشعب الفلسطيني وبحقه في تقرير مصيره، ويدرك أن على إسرائيل كبح تمدد المشروع الاستيطاني. كما يمكننا أن نعرف من الوثيقة أن نتنياهو ينظر بإيجابية إلى الروحية العامة التي اشتملت عليها مبادرة السلام العربية.

ومنت قائله: يكشف البيان (الوثيقة) الذي صاغه نتنياهو حقيقة أنه تفصل بين رئيس الحكومة وشريكه الأساس والمصاحب «البيت اليهودي» الذي يؤيد ضم المناطق المحتلة، هوةً أيديولوجيةً يستغافها أعضاء «البيت اليهودي» لشن حملة عامة كاذبة مفادها أن الاجماع الإسرائيلي تخلى عن رؤيا الدولتين وتبنى بدلاً من ذلك أحلام الضم ورؤيا دولة واحدة ذات نظامين قضائيين منفصلين. وبراي الصحيفة، نشأت في السنوات الأخيرة في إسرائيل ثقافة سياسية سقيمة تقول إنه يتعين على الأحزاب أن تكذب بشأن مواقفها السياسية

أعد طاقم «معهد سياسة الشعب اليهودي»، عشية مؤتمره السنوي للعام ٢٠١٧ الحالي الذي عقد أخيراً، ورقة لخص فيها التغيرات في الدول الغربية وخلفيتها وما تعبر عنه هذه التغيرات، واتجاهات تأثيرها المحتملة على مستقبل إسرائيل واليهود في العالم، أي اليهود غير الإسرائيلييين. وسعى هذا المؤتمر إلى استشراف الاتجاهات المركزية وتقدير اتجاهاتها المحتملة (طالع عنها ص ٣). وفي موازاة ذلك، حاول المؤتمر نفسه استشراف تأثير التطورات الحاصلة في إسرائيل على تعامل العالم الغربي تجاه إسرائيل واليهود في العالم.

في هذا الإطار تطرقت الورقة إلى تزايد قوة اليمين ونفوذ القومية الدينية في إسرائيل، وعزت ذلك إلى عدة أسباب أهمها: التغيرات الديمغرافية في إسرائيل وأزمة اليسار الإسرائيلي وعلامات الاستفهام حول النخب القيادية وانهيار أسلو والدعاء الإسرائيلي بعدم وجود شريك فلسطيني للسلام وأزمة العلمانية الإسرائيلية والهزة التي يتعرض لها الشرق الأوسط.

وأضافت الورقة أن «الامر الحثير للاهتمام في هذا السياق هو التطور بين الوسط الصهيوني- الديني. بقيادة هذا الوسط تركز في السنوات الأخيرة على سعي علني وعدواني من أجل خلق قيادة أخلاقية وسياسية للدولة والمجتمع الإسرائيلي كله، ويتمسك الوسط الصهيوني - الديني برواية قومية متكاملة للصهيونية، لديها عدة ملاحح: ترى في غاية العودة إلى صهيون وإقامة دولة يهودية لا بمفاهيم هرتسالية (نسبة إلى هرتسل مؤسس الصهيونية)، وإنما كتجسيد ضروري لمثل دينية وقومية. وهي تميل إلى النظر إلى دولة إسرائيل على أنها ينبغي أن تعكس المصلحة اليهودية، وتوسع الصهيونية الدينية إلى إعادة بلورة أساس الصلاحية الفكرية - الأخلاقية الذي تم بناء مؤسسة القانون الإسرائيلية عليه، وأن تفرس في هذا الإطار تعبيراً أكبر عن المبادئ المستمدة من عالم الديانة والتراث اليهوديين، بدلًا من المبادئ المستمدة من العالم العلماني - الليبرالي - الكوني».

ويسمى التيار الصهيوني - الديني إلى تنفيذ مسعاه هذا من خلال كتلة «البيت اليهودي» وشخصيات دينية بارزة في حزب الليكود، كما أنه يحاول تحقيق نفوذ كبير من خلال التأثير على السلك الحكومي والإعلامي وقيادة الجيش الإسرائيلي، الذي بات الضباط المتدينون فيه أكثر حضوراً، وتوسع الصهيونية - الدينية إلى الاستيطان في الضفة الغربية وضماها إلى إسرائيل. كما تسعى إلى السيطرة على وزارتي العدل والتربية والتعليم، ويتولى هاتين الوزارتين ووزراء من «البيت اليهودي».

وتوقعت الورقة بأن هذه الديناميكية في إسرائيل قد تؤدي إلى تأثيرات سلبية لأن الغرب نفسه موجود في عمليات تقاطب شديد. و«بالنسبة لجماهير ليبرالية في الغرب، قد يتم تصوير إسرائيل كمن تتبعد عن القيم المشتركة بينها وبين الغرب، وهذا ليس بالضرورة بالنسبة لجماهير يمينية في الغرب،

تقرير جديد:

أحزاب اليمين تعتمد على تبرعات الأثرياء الأجانب أكثر من الإسرائيليين!

٩٩% من التبرعات التي يتلقاها نتنهاهو في حملاته الانتخابية تأتي من أثرياء أجانب مقابل نسبة ٥٤%.

لدى هيرتسوغ *مرقب الدولة الإسرائيلية السابق طالب في تقريرين له بوضع ضوابط على تبرعات

الأثرياء الأجانب وبكشف طبيعة علاقاتهم بالسياسيين الذين يتبرعون لهم*

صورة لمرقب الدولة الإسرائيلي السابق، إيهود باراك، وهو يمشي مع زوجته في حفل زفافهما في مدينة يافا، إسرائيل.

“جمعية رغاغيم”، وهي واحدة من أشد المنظمات الصهيونية تطرفا، وتتخصص في نشاطها في ملاحقة قضايا الأرض للفلسطينيين في الضفة والقدس وإسرائيل، وتطالب بتدمير البيوت العربية تحت غطاء ما يسمى “عدم الترخيص”.

ويتبين من قائمة الذين حصلوا منه على تبرعات، أن أكبرهم كان نتنهاهو الذي حصل منه على قرابة ٢٣ ألف دولار، فيما حصل منافسه السابق على رئاسة “الليكود”، داني دنون (السفير الحالي في الأمم المتحدة)، على ما يعادل ٦ آلاف دولار. كما تظهر أسماء النواب والوزراء من الجناح الأشد تطرفا في الليكود، وحصل كل واحد منهم على ما يقارب المسقف الأعلى المسموح به من التبرعات، مثل وزير الدفاع السابق موشيه يعلون، ووزير الأمن الداخلي غلعاد إردان، والوزير أوفير أكونيس، والوزير البارز في الليكود زئيف إلكين، ونائبه وزير الخارجية تسيبي حوڤوبيلي.

وفي المرتبة الثانية وحتى الرابعة كان ثلاثة من عائلة فاليك الثرية، وأم العائلة حاصلة على الجنسية الإسرائيلية، وهي من العائلات الثرية في فلوريدا، وأكبر استثماراتها في شبكات التسوق في مطارات العالم، المعقبة من الضرائب، “ديوتي فري”، وهي عائلة أيضا محسوبة على اليمين الإسرائيلي المتطرف، وتبرع باستمرار للحزب الجمهوري الأميركي. وقد وزع الأشقاء الثلاثة المتبرعون أموالهم على نواب من حزب “الليكود”، وحزب تحالف المستوطنين، إلا أن حصة الأسد حصل عليها نتنهاهو، إذ قدم له كل واحد من الثلاثة ما يعادل ٢٣ ألف دولار، وبالمجمل ما يقارب ٧٠ ألف دولار. كما أن الثلاثة تبرعوا لمن بات رئيس الكنيست، يولي إدلشنتاين، بما يعادل ١١٥٠٠ دولار. كما حصل ٩ نواب ووزراء من الليكود على تبرعات من واحد على الأقل من الأخوة الثلاثة. وظهرت في القائمة أيضا النائبة المستوطنة المتطرفة شولي معلم، من تحالف “البيت اليهودي”، البارزة في سن القوانين الأشد عنصرية ودعما للمستوطنات.

كذلك من بين الأسماء يورام فايسفيش، الثري البريطاني اليهودي، ولكن له استثمارات كبيرة في ولاية فلوريدا الأميركية، وفي السنوات الأخيرة بات يقيم لفترات أطول في إسرائيل، دون الإشارة إلى إذا ما كان يحمل جنسيتها، وأيضًا الثري الاسباني اليهودي ديفيد هتشفيل. وهما من أبرز المتبرعين لنتنهاهو، وأيضًا لبعض شخصيات حزب “الليكود”.

ويبدو التقرير عددا من أسماء الأثرياء الذي أدفقوا الأموال على سياسيي وأحزاب اليمين المتطرف، ولكن ليس وحدهم، بل قلة منهم يتبرعون بالذات اليسار الصهيوني. ويبرز هنا اسما الثريين موريس أركين وزوجته دوريس، وهما إسرائيليان، ودانييل أبرامز الأميركي. والأخير ارتبط اسمه بجمعية “في ١٥ (٧١٥) التي يتهمها اليمين الإسرائيلي بأنها نشطت في الانتخابات الأخيرة الإسرائيلية، لتحفيز مصوتي اليسار الصهيوني من جهة، ومصوتي المواطنين العرب من جهة أخرى، للخروج إلى صناديق الاقتراع، من خلال حملة اعلانية واسعة النطاق.

ويتبين من التقرير، أن الاثنين تبرعا لرئيس حزب “العمل” إسحاق هيرتسوغ، ما يفوق ٤٠ ألف دولار، في حين تلقت رئيسة حزب “الحركة” تسيبي ليفني ما يفوق ٢٣ ألف دولار. وكما هو معروف فإن ليفني شريكة هيرتسوغ في كتلة “المعسكر الصهيوني” البرلمانية المعارضة.

شeldon إدلسون

تشير الصحيفة في تقريرها إلى أن الاسم الغائب عن قائمة المتبرعين للنواب والوزراء، بمن فيهم رئيس الحكومة نتنهاهو، كان الثري الأمريكي اليهودي شلدون إدلسون، رغم أنه الداعم الأكبر لنتنهاهو في الساحة الإسرائيلية. إلا أن الصحيفة ربطت العديد من أسماء المتبرعين لشخصيات اليمين الإسرائيلي بإدلسون ذاته، من باب علاقات اقتصادية أو اجتماعية، وأنهم جميعا من المتبرعين للحزب الجمهوري الأميركي، بموازاة دعمهم لليمين الإسرائيلي المتشدد.

لكن من جهة أخرى، فإن ما يقدمه إدلسون من دعم لنتنهاهو لا يمكن تقييمه بالمال، وهو الدعم الأكبر، الغائب عن كل التقارير الرسمية بشأن تبرعات الأموال للماساة الإسرائيليين، إذ أن دعمه يتمثل، كما هو معروف، من خلال الصحيفة اليومية المجانية “يسرائيل هيوم”، الشغل الشاغل لسوق الإعلام الإسرائيلي في السنوات العشر الأخيرة، نظرا لكونها الداعمة بالمطلق لشخص نتنهاهو منذ صدور عددها الأول، ومنذ أن كانت توزع على نطاق جغرافي ضيق، حتى باتت اليوم الأكثر انتشارا، بموجب استطلاعات انتشار الصحف ووسائل الإعلام.

ونذكر أيضا أن قضية هذه الصحيفة، وتوغل صاحبها بشكل أكبر في سوق الإعلام الإسرائيلي، هما محط جدل دائم في الحلبة السياسية والبرلمانية، وهما الآن محور واحدة من أبرز قضايا الفساد التي يتم التحقيق بشأنها مع نتنهاهو ومع صاحب صحيفة “يديעות أchronوت”، أرنون موريس، إذ حسب ما ينشر فإن الاثنين كانا يتفاوضان، حول دعم نتنهاهو لقانون يقيد انتشار “يسرائيل هيوم”، مقابل دعم “يديעות” لنتنهاهو.

وتبقى مسألة دفق الأموال على السياسيين الإسرائيليين وأحزابهم أبعد من إمكانية حصرها بدقة، وهي ظاهرة تعاطف من حين إلى آخر، على الرغم من سلسلة القوانين والأنظمة التي تفرض قيودا، وتعرف المراكز الحزبية كهيئة تُحدد ثغرات في كل واحد من القوانين، من أجل جني أموال أكبر، تصب في نهاية المطاف، ليس فقط في توسيع الحلقة الإعلامية والوصول إلى أوسع شريحة ناخبين، وإنما أيضا في شراء الأصوات.

أما عملية “تسديد الفواتير” للأثرياء، فإنها تبدأ في أوج تشكيل الحكومة الجديدة، ومن ثم في سياسات الحكومة الاقتصادية وغيرها، وغالبا ما يكون لدى الأثرياء مطالب بتعيينات في الحكومة، تتعلق بتوزيع الحقائق، كي يكون لمن دعموهم آليات تتيج التجاوب مع مطالبهم.

[ب ج]

المنتزه الاسرائيلي



(أفب)

صعود ترامب: ورقة اسرائيلية رابحة.

ورقة جديدة صادرة عن «معهد سياسة الشعب اليهودي»

عرض وتحليل لآخر التحولات في العالم وإسرائيل وتأثيراتها المتبادلة

هذا الموضوع بين الحزبين، قد يطرأ تراجع في قوة المنظمات المؤيدة لإسرائيل. تراجع محتمل في قوة المنظمات اليهودية على مستوى الجالية وعلى المستوى القطري على خلفية خيبة أمل عامة من أداء المؤسسات والقيادة الحالية، وتسهم في هذا الاتجاه البدائل التي تضعها الشبكات الاجتماعية التي تسمح بوجود جاليات خطاب افتراضية تنطوي داخل نفسها.

على خلفية التقاطب السياسي والاجتماعي الشديد في الولايات المتحدة، ثمة إمكانية لتطور عملية مشابهة داخل الجالية اليهودية الأميركية. تعميق القطيعة بين أجزاء من يهود أميركا وبين القيادة اليهودية المنظمة في الولايات المتحدة التي يتم دفعها نحو التعاون مع ترامب والمقربين منه. قرابة ٧٠٪ من الأميركيين اليهود ينتمي تاريخيا إلى المعسكر الليبرالي - الديمقراطي وقيم حقوق الإنسان والمساواة ومناهضة المظاهر العنصرية والتمييز. وهذه الأغلبية اليهودية تصف الآن في الجانب المهزوم في الولايات المتحدة. والمعضلة الحاصلة بالنسبة لهذا الجمهور مضاعفة، من جهة، كيف سيناهض ترامب أفكاره مع مواصلة الحفاظ على أقلية مخلصه، ومن الجهة الأخرى، كيف سيناهض ترامب أفكاره من دون المساس بمصالح دولة إسرائيل التي تنظر إليه كصديق عزيز. تعميق الفجوة بين أجزاء ليبرالية من يهود الولايات المتحدة وبين إسرائيل التي تتزايد فيها الميول اليمينية والقومية والدينية.

تقوض النظام العالمي الحالي

اعتبرت الورقة أن النظام العالمي الحالي أخذ بالتقوض والضعف، وخاصة دور الولايات المتحدة، التي كانت اللاعب الخارجي الأهم والأبرز في الشرق الأوسط، فيما كانت إسرائيل رابحة من هذا الوضع بسبب علاقاتها الوثيقة جدا مع الولايات المتحدة، واعتبرت الورقة هذه التحولات في النظام العالمي نابعة من أن الولايات المتحدة باتت منهكة من دور “الشرطي العالمي”، ومن “عقيدة أوباما” التي وضعت قيودا على التدخل الأميركي العسكري وأكدت تفضيل الحوار، وذلك مقابل “عقيدة بوتن” التي استغللت تراجع التدخل العسكري الأميركي وتزايد قوة مكانة روسيا العالمية، وذلك إلى جانب تزايد قوة الصين مقابل ضعف أوروبا واحتمالات تفكك الاتحاد الأوروبي وتقويض النظام الدولي الداخلي.

واعتبرت الورقة أن الشرق الأوسط ساهم في هذا الوضع بسبب النزاعات والأزمات فيه، وتدفق اللاجئين إلى الغرب، والاعتداءات الإرهابية في دول أوروبية، وفي غضون ذلك يجري في الشرق الأوسط اختيار عقيدتي أوباما وبوتن، ورات الورقة أن “تقوض النظام العالمي أوجد مخاطر على إسرائيل وتصدعات مقلقة في علاقاتها المميزة مع الولايات المتحدة، لكن من الجهة الأخرى، عرفت إسرائيل كيف تحافظ على علاقات عمل مع روسيا وكيف تعتنق بتحالفتا إقليمية”.

وبحسب الورقة ينطوي احتمال نشوء نظام عالمي جديد على التأثيرات التالية على إسرائيل:

في عالم تتزايد فيه النزعات القومية والتفوقعية يمكن، من جهة، تراجع الميل “للتدخل” في شؤون إسرائيل، ومن جهة أخرى، قد يتراجع الميل لمساعدة إسرائيل أثناء الحاجة.

وضع كهذا قد يحول إسرائيل إلى دولة مفهومة ومقبولة أكثر في الغرب، كدولة تسعى إلى الحفاظ على قيمتها وميبتها اليهودية.

يرجح أن تتوثق العلاقات الأساسية مع الإدارة الأميركية وربما يسهم ذلك في تقارب أكثر بين إسرائيل “دول هامة في الشرق الأوسط”.

في غياب التزام أميركي حيال رؤيا أخلاقية عالمية وعندما يكون الامتحان المقرر هو “المصلحة الأميركية”، فإن الولايات المتحدة قد لا تدعم إسرائيل في قضايا تكون مناقضة لمصالحها المادية.

تركيز الولايات المتحدة على المواضيع الداخلية وإهمال زعامتها العالمية عموما وفي الشرق الأوسط خصوصا سيضر بإسرائيل وحتى أنه قد يؤدي إلى تآكل القوة النسبية لها وقوة ردعها.

تفاعلات أميركية - روسية من شأنها تقليص حيز المناورة الإسرائيلي، من الجهة الأخرى، فإن مواجهة أميركية - روسية أو أميركية - صينية من شأنها أن تضع أمام إسرائيل معضلات ومخاطر.

من الصعب تقييم تأثير الواقع الدولي الناشئ على الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وهل ستبقى الولايات المتحدة الجهة التي تقود الجهود من أجل تحقيق تسوية أم أنها ستخلي الساحة لجهات أخرى.

توجد لدى إسرائيل في عالم يكافئ جيدا على التحديات العلمية والتكنولوجية قدرات مثبتة إلى جانب الفائدة الاقتصادية، وتحقيق هذه القدرة سيرزid “القوة الناعمة” الإسرائيلية في الغرب والعالم كله ويعزز صورتها كأمة ستارت- أب، ومن شأن التكنولوجيا المتقدمة أن تقلص الفجوة النوعية بين إسرائيل وأعدائها، الذين قد يتسلحون بأسلحة ذكية وتوآكلا لا تستوجب قاعدة تتمثل بجهاز تعليمي وتأهيل وتدريب نوعي.

واعتبرت الورقة تأثير احتمال نشوء نظام عالمي على يهود العالم بالشكل التالي: تؤدي التكنولوجيا الحديثة إلى عزلة اجتماعية ولذلك تشكل خطرا على قوة التضامن اليهودي، وإلى جانب التراجع في أداء المنظمات القديمة، تتطور مجموعات خطابية مغلقة على نفسها أمام الحيز القومي والثقافي الأوسع. التكنولوجيا الجديدة، بدءا بتلك التي تخفف وتنتج قدرات التنقل بين المقارات وكذلك في الشبكات الاجتماعية، تسمح بتقوية العلاقة بين يهود العالم ويهود إسرائيل، إذ تكثر مؤخرا الجاليات الافتراضية للغلاب اليهودي، في مقابل تزايد الانكشاف على مراكز هويات بديلة، وتعميق “ثقافة الفراغ” يعزز احتمالات تطورات كهذه.

عالم ديناميكي يتميز بالتحديث العلمي والتكنولوجي يعميل إلى مكافأة التفوق، وتُفتَح أمام اليهود آفاق نجاح جديدة على ضوء رصيدهم في الإنجازات والتفوق في هذه المجالات.

أعد طاقم “معهد سياسة الشعب اليهودي”، عشية مؤتمره السنوي للعام ٢٠١٧ الحالي الذي عقد أخيرا، ورقة لخص فيها التغيرات في الدول الغربية وخلفيتها وما تعبر عنه هذه التغيرات، واتجاهات تأثيرها المحتملة على مستقبل إسرائيل واليهود في العالم، أي اليهود الإسرائيليين. وسعى هذا المؤتمر إلى استشراف الاتجاهات المركزية وتقدير اتجاهاتها المحتملة. وفي موازاة ذلك، حاول المؤتمر استشراف تأثير التطورات الحاصلة في إسرائيل على تعامل العالم الغربي تجاه إسرائيل واليهود في العالم.

وفقا لطاقم المعهد، فإنه “في موازاة تقوض النظام العالمي، يتزايد في السنوات الأخيرة التراجع في استقرار النظام الدولي في الغرب وتعمق علامات الاستفهام حيال استمرار سريان القيم الأساسية في هذا النظام، الذي يتمثل بالنظام الرأسمالي - الليبرالي المستند إلى السوق الحرة والعولمة، فالتأثير المستمر للأزمة الاقتصادية في العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، سوية مع القوى الفاعلة في السوق الرأسمالية واتجاهات العولمة نقلًا إلى خارج الدول الغربية عددا كبيرا من وظائف “البقاة البيضاء”، وتضررت من جراء ذلك بالأساس فئات العاملين، وأدت إلى تقاطب اقتصادي واجتماعي متصاعد”.

وأضافت ورقة المعهد أن “العجزة من أميركا اللاتينية إلى الولايات المتحدة ومن أفريقيا والشرق الأوسط إلى أوروبا، والتي شملت مهاجرين غير شرعيين كثيرين، زادت من مشاعر الإحباط، خاصة وأن الكثيرين يتخوفون من أن هؤلاء المهاجرين سينافسون على العدد القليل من أماكن العمل الشاغرة، كذلك فإن الهجرة والتحولات الديمغرافية النابعة منها غذت الشعور بحدوث هرزة ثقافية لدى المسيحيين البيض، الذين باتوا يشعرون أكثر بانهم “أقلية في وطنهم”. وكلما ازداد حجم الأقليات المسلمة سكانيا، يصبح هؤلاء ضالعين أكثر في السياسة المحلية، وبذلك يتزايد الخوف والقلق في أوروبا، وتعتبر موجة اللاجئين في أوروبا، الأكبر منذ الحرب العالمية، كتهديد ديمغرافي وثقافي وأمني. وفي موازاة ذلك، وفي موجة الإرهاب التي صدرها الإسلام المتطرف توجه ضربات إلى قلب أوروبا وتسهم في مشاعر الخوف وفقدان الطريق. فظاهرة داعش ومقيبة أن آلاف الشبان من أوروبا تطوعوا في صفوفه كشفت فشل سياسة الحدود المفتوحة والتعددية الثقافية، وينظر الكثيرون، كشفت فشل النظام السياسي القائم في مواجهة التهديدات”.

لكن الورقة لفتت إلى أن الشبكات الاجتماعية ومواقع الانترنت كثيرا ما تنقل معلومات منحازة ومضللة من أجل خدمة أجندة معينة، وهذه الظاهرة إلى جانب تصاعد قوة إسرائيل الإستراتيجية على ضوء صعود إدارة في الولايات المتحدة تعلن عن تزايد جارف لإسرائيل وتظهر عداء تجاه أعدائها. تزايد الدافع السياسي في إسرائيل لاستغلال “نافذة الفرص” التي ربما تسمح بها رئاسة ترامب من أجل محاولة إزالة علامة الاستهتام حيال المكانة الدائمة لمناطق الضفة الغربية، بمعنى إزالة حل الدولتين وضم الضفة كلها أو جزء منها إلى إسرائيل. تزايد التأييد لإسرائيل على ضوء تزايد قوة أحزاب اليمين الشعبوية في أوروبا التي تؤدي إسرائيل بمعظمها، باستثناء حزب مارين لوين الذي يؤيد، مثلا، حظر إظهار رموز يهودية.

تزايد التأييد لإسرائيل على خلفية الخوف المتنامي من “الإرهاب الإسلامي” وهجرة المسلمين. وفي المقابل انفتاح متزايد للدعاة الإسرائيلي أنه “لا فرق بين الإرهاب الممارس ضد إسرائيل وذلك الممارس ضد الغرب”.

شريعة متزايدة لتوجهات أكثر قومية في إسرائيل. تطرف في صفوف عناصر ليبرالية في الحزب الديمقراطي الأميركي، مثل الأقليات والشبان، وتزايد النظرة السلبية لإسرائيل في إطار ذلك.

تزايد عملية التراجع في تأييد الحزبين الأميركيين لإسرائيل، على خلفية التقاطب داخل الولايات المتحدة وازدياد قوة اليمين في إسرائيل.

تأثيرات محتملة على يهود العالم

المجتمعات التي تتخفف من القيم الليبرالية، وتبتعد عن القيم الكونية، وتميل إلى التطرف القومي والتشديد على العناية بهويتها الداخلية، قد تطور عداء متزايدا تجاه أقليات وبضمنها الجاليات اليهودية.

ضغوط اقتصادية على الطبقة الوسطى، في الولايات المتحدة وأوروبا، من شأنها أن تقوي مظاهر العداء للمسامية وتحويل اليهود، المستقرين اقتصاديا نسبيا، إلى كبش فداء.

تهديد المعاملة المفضلة التي تلقاها اليهود في أوروبا خلال العقود الأولى التي أعقبت المحرقة النازية.

تضاؤل القوة السياسية لليهود في الولايات المتحدة على خلفية غياب وحدة وحدوث تقاطب يهودي داخلي حيال إسرائيل.

كلما تقوضت ظاهرة دعم الحزبين الأميركيين لإسرائيل وكلما اتسعت الفجوة في

عن البنية التحتية للإهمال الإجرامي في قطاع البناء الإسرائيلي!

ضحايا حوادث العمل في قطاع البناء من الفلسطينيين والطبقة الكادحة والمؤسسة الإسرائيلية تتسم بالعنصرية ضد العرب و"غير اليهود" وبرأسمالية متبلدة



العمال الفلسطينيين في ورش البناء الإسرائيلية: "الخيز المرّ".

والإخفاق، والحوادث الدموية التي تقتل وتعوق وتصيب عمالاً يكادون في أقصى أنواع الشغل، طالب "ائتلاف النضال ضد حوادث البناء" وزير العمل باعتماد وتطبيق المعايير اللازمة لمواجهة حوادث العمل في قطاع البناء، بينها: يجب على مفتشي الأمان القيام بزيارات دورية لورشات البناء، بما لا يقل عن ٣ زيارات سنوياً لكل ورشة بدايتها؛ زيارات متابعة وفحص للورشات التي شهدت حوادث وصدرت أوامر أمان ضدها، بحيث لا يتم إلغاء تلك الأوامر إلا بمصادقة المفتشين بعد فحص الموقع؛ نشر عنوان واضح يمكن للعمال وسائر الجمهور التوجه إليه بخصوص أي نقص في معايير الأمان؛ العمل المباشر والمباشر من قبل المديرية للحصول على معطيات وافية عن حوادث العمل؛ إلزام المشغلين والمقاولين بالتبليغ عن الحوادث في الورشات التي بحوزتهم؛ التحقيق المستوفى في كل حادث عمل يعرف بالمتوسط أو القاتل. كذلك يطالب الائتلاف بزيادة عدد وظائف المفتشين والمحققين وتوفير ما يحتاجونه من تجهيزات مثل سيارات، وتحسين ظروف عملهم، مع وضع معايير واضحة وشفافة لتخصيص هذه الوظائف لمن يقومون بالتطبيق الفعلي واللائق لقواعد الأمان في ورشات البناء. لن يتم هذا دون جهد مضاعف، فالضحايا هم من الفلسطينيين من جهة ومن الطبقة الكادحة من جهة ثانية؛ والمؤسسة الإسرائيلية تتسم بالعنصرية ضد العرب و"غير اليهود" من جهة وبرأسمالية متبلدة من جهة ثانية.

عن الحوادث لعدم تطبيقهم معايير الأمان. هناك إجراءات رادعة بمعدل صفر للمشغلين منتهكي القانون، تتابع رسالة الائتلاف. فعدد لوائح الاتهام التي تقدمها مديرية جذا، وفي فترة خمس سنوات (٢٠١٠ حتى ٢٠١٥) تم تقديم ٥٢ لائحة اتهام فقط في جميع القطاعات الخاضعة لرقابة الوزارة. للمقارنة: عدد قتلى حوادث العمل عام ٢٠١٥ وحده كان وفقاً للمديرية المذكورة نفسها: ٥٥ ضحية؛ وفي قطاع البناء وحده في تلك الفترة (٥ سنوات) كان ١٩٣ ضحية. أي أن مئات الحوادث، التي شمل منها أيضاً إصابات خطيرة، ظلت دون تحديد مسؤول ولا مساءلة ولا عقوبة ولا ردع ولا عدل. مرة ثانية يصح الحديث عن بنية تحتية للإهمال الإجرامي. وهذه "البنية" أساسات تجسدها المعطيات التالية: هناك ٥٥ وظيفة فقط مخصصة لتطبيق شروط الأمان في مواقع العمل (كلها) وهم مسؤولون عن ما يفوق ٣٥ مليون عامل في نحو ٢٠٠ ألف موقع عمل. في قطاع البناء هناك ١٧ مفتشاً فقط لحوادث ١٣ ألف ورشة بناء؛ لا حاجة للإسهاب في توضيح عبثية هذا الحال. فليس وقوع الحوادث هو الاستثناء بل هو أشد المتوقع في هكذا ظروف. (المقياس المعمول به دولياً، بحسب منظمة العمل الدولية والاتحاد الأوروبي و OECD هو: مفتش واحد مقابل كل ١٠ آلاف عامل).

ما يجب (ولا يتم) عمله
انطلاقاً من تلك الوضعية التي تتعج بالإهمال والتقصير

الرقابة وتطبيق القانون والأنظمة في مجال أمان عمال البناء. هذه الرسالة المفصلة أرسلت أيضاً إلى قسم التماسات في النيابة العامة، بوصفها التماساً تمهيدياً للمحكمة العليا إذا لم تستجب الوزارة. يتشكل هذا الائتلاف من عدة جمعيات ومؤسسات هي: عنوان العامل، منظمة مغا، أطباء لحقوق الإنسان، جمعية حقوق المواطن، وعبادة حقوق العمال في جامعة تل أبيب. وهو يصور وضفاً إشكالياً جداً يصح اعتباره: البنية التحتية المفككة التي تسمح بوقوع الحوادث القاتلة والخطيرة. مثلاً، كما جاء في الرسالة، لا يتم تطبيق أوامر الأمان ولا متابعة تنفيذها، وهذا يشمل حتى الورشات التي وثقت فيها صوراً وأصدرت أوامر ضدها. بعض المواقع التي تابعها الائتلاف عاد للعمل دون التيقن من أنه طبق الأوامر والمعايير الخاضعة للأمان التي سبق انتهاكها. كذلك، فإن غالبية حوادث العمل لا يبلغ عنها للمديرية المسؤولة وبالتالي لا يحقق فيها. لأن المشغلين لا يهتمون بالتبليغ عن تلك الحوادث بالرغم من أن القانون ينص على ذلك. وهكذا، يقول الائتلاف، لا تتوفر لدى أية هيئة رسمية معطيات وافية حول الحوادث والإصابات، ويتجسد هذا الإخفاق خصوصاً في المواقع التي شهدت حوادث، إذ أشار تقرير لمراقب الدولة إلى أن مفتشي مديرية الأمان في العمل زاروا وعينوا ٢٠ فقط من مجمل مواقع العمل، وذلك بعد تلقيهم بلاغات عن وقوع حوادث، هذا بالطبع يجعل أي إجراء لاستخلاص العبر مستحيلًا، ومثله استيفاء الإجراءات القانونية مع المسؤولين

أصحاب العمل وكل السلطات الرسمية ذات الصلة. الأرقام التي تطرقت إلى شهري كانون الثاني وشباط من هذا العام ٢٠١٧ كانت كالتالي: عدد حوادث الطرق في ورشات البناء وصل إلى ٥٠. أي بمعدل حادث يومياً لو استثنينا أيام العطل. وقد قتل فيها ثمانية عمال، هم شهداء العمل التالية أسماؤهم: المرحوم محمد حمودة، عمره ٢٧ عاماً من قرية العينة-النجيدات، المرحوم تائر أبو سنينة، عمره ٢٦ عاماً من قرية جلعولية، المرحوم خليفة محمد خليفة، عمره ٢٤ عاماً من قرية قببة المحتلة (قضاء رام الله)، المرحوم يوسف إسبنيولي، عمره ٥٠ عاماً من مدينة الناصرة، المرحوم لوي برهنزي وهو مواطن صيني عمره ٥٠ عاماً، المرحوم خالك سويطات، عمره ٢٤ عاماً من قرية حلف- طباش، المرحوم مجد زيداني، عمره ٤٩ عاماً من مدينة طمرة، المرحوم زهير عويدات، عمره ٢٩ عاماً من قرية مجدل شمس السورية المحتلة.

في الفترة المشار إليها كانت إصابات ١١ عاملاً خطيرة، وإصابات ٣١ من العمال متوسطة. الجمعية تشير في تقريرها إلى أن هذا الإحصاء "لا يشمل الإصابات الطفيفة وذلك لأننا لا نتلقى بلاغات دقيقة متعلقة بهذه الحوادث". بالفعل، فالمعطيات تتوفر عادة في الحالات التي يصل المصابون فيها إلى المستشفى. وتوفرها مؤسسات الإسعاف والعلاج الطبي الميداني، خصوصاً نجمة داوود، لكن ليس وحدها. فهناك شركات تابعة لقطاع الخاص تعمل في هذا المجال أيضاً.

تقول "عنوان العامل" إنه منذ آب ٢٠١٦، ويتوجب وفقاً للقانون على مديريةية الأمان في العمل، التابعة لوزارة العمل والرفاه، أن تقوم بإصدار أمر وقف عمل لمدة ٤٨ ساعة على الأقل في كل ورشة بناء، منذ موعد وقوع كل حادث عمل أدى إلى إصابة خطيرة أو قاتلة. أي أنه وفقاً لمتابعة الجمعية، كان يتوجب على مديريةية الأمان إصدار أمر وقف عمل في ورشات مختلفة منذ بداية العام الجاري ٢٠١٧. ولكن في الواقع تم إصدار ١٠ أوامر فقط.

هنا يبدأ ظهور الإهمال الذي يجب وصفه بالإجرامي. والذرائع التي تُساق لتبرير ذلك، لا تشكل مسوغاً بقدر ما تكشف طبقة أعمق من منظومة الإهمال. فالتقرير الرسمي الذي قيل للجمعية هو أن عدم إصدار الأوامر لوقف العمل والبداء بتحقيق، سببه "وقوع حوادث في ورشات غير منظمة، وبحسب ادعاءات المديرية كان من الصعب معرفة هوية المسؤولين عن الورشة في الوقت المحدد، أو بوجه لا حوادث العمل وقعت خارج الخط الأخضر حيث لا صلاحية للمديرية في تطبيق قوانين مراقبة الأمان، بحسب إدعائها". كما جاء في تقرير الجمعية. ومن اللائق ترجمة رد تلك المديرية على أنه تنصل من المسؤولية مغطى بأسمال وخرق بيروقراطية بالية.

تغيير هذا الواقع البشع يحتاج إلى أن تتحمل جهات السلطة المسؤولة في الرقابة والتحقيق والردع والتصحيح. كذلك، يجب أن يتحمل أصحاب العمل والمقاولون بالأخلاق وتوفير شروط الأمن والأمان لعمال يكادون ويشقون في العمل اليدوي الجسدي المجهد، الأمر لا يمكن أن يجري وينتهي بنوايا المشغلين الحسنة طبقاً. بل يحتاج إلى ضبط وقوانين وأنظمة ورقابة لضمان تلك الظروف الآمنة. واجب القيام بها يقع على عاتق أذرع السلطة المركزية ذات الشأن. لكن الوثيقة التالية تبين أن الإهمال والإخفاق يعيشان في مكاتب أصحاب القرار والصلابية الرسميين.

إجراءات رادعة بمعدل صفر!

في تشرين الأول الماضي ٢٠١٦ توجهه ائتلاف النضال ضد حوادث البناء" برسالة مفصلة إلى وزير العمل حاييم كاتس، الذي تتولى وزارته المسؤولية عن قطاع البناء، بمطلب زيادة

كتب هشام نفاع:

يومياً، وفي مواقع مختلفة، يصاب عمال يزاولون العمل الجسدي الشاق في مختلف المنشآت الإسرائيلية. يصابون بمختلف الإصابات، يمكنهم في المستشفيات، وبعضهم لا تعود صحتهم وقدرتهم كما كانت قبل إصابته. في البيانات وتقارير المعطيات الرسمية لا يذكر العامل المصاب باسمه وتفصيله إلا في حالة واحدة، هي الموت. وفي بعض الحالات يغيب النشر الرسمي تماماً. وتفيد مصادر مدنية تتابع هذه القضية أن ذلك يحدث مع العمال الفلسطينيين من المناطق المحتلة ١٩٦٧ والعمال الأجانب.

وصف كثافة الحوادث والإصابات باليومي ليس استعارة، بل واقع بالكاد تغطيه المساحات الإخبارية والإعلامية عموماً. ولا تصله جهات التحقيق المكلفة بذلك على الورق.

معطيات

المعطيات التالية، من «نجمة داود الحمراء» (مؤسسة الإسعاف الأولى الإسرائيلية)، تغطي أسبوع عمل واحد وتوضح قسوة وبشاعة الصورة:

٢٤ شباط ٢٠١٧: وقع عمل عمره ٣٣ عاماً في مدينة بيتج تكفا عن علو ٣ أمتار خلال عمله، وأصيب بجروح متوسطة في صدره.

٢٦ شباط: وقع عامل عمره ٦٠ عاماً في مدينة كريات أونو عن علو ٥ طوابق حين عمل على سقف مصنوع من الصفيح، وأصيب بإصابات متوسطة في الأطراف وتم نقله إلى المستشفى.

٢٧ شباط: وقع عامل عمره ٢٦ عاماً في موشاف تابع للمجلس الإقليمي حوف أشكلون عن ارتفاع ٤ أمتار، حيث أصيب بشكل بالغ في مختلف أنحاء جسمه وتم نقله إلى المستشفى في اليوم نفسه. وفي إحدى المستوطنات فيما يسمى غوش عتصيون، أصيب عامل في الخمسينات من عمره بأداة ثقيلة لم تحدد وكانت جرحه متوسط في الرأس وتم نقله إلى المستشفى وفي اليوم نفسه أيضاً أصيب عامل عمره ٤١ عاماً جراء وقوعه عن علو ٣ أمتار في المجلس الإقليمي عيمق زبازريل، ووصف المسعفون إصابته بالمتوسطة مع جراح في الرأس وتم نقله إلى المستشفى.

الأول من آذار: أصيب عامل عمره ٢٩ عاماً في مصنع في مدينة عكا حيث سقط عليه جسم ثقيل عن علو، وتم نقله إلى المستشفى بسبب إصابته في مختلف أنحاء جسمه. في اليوم نفسه أصيب عامل في بيتج تكفا في نفس الظروف حيث سقط عليه جسم ثقيل، الشاب، وعمره ٢٥ عاماً نقل إلى المستشفى بسبب إصابته بشكل متوسط في البطن.

الثاني من آذار: وقع عامل عمره ٣٠ عاماً عن علو داخل مصنع في المجلس الإقليمي ماطي أشعر، وكانت جراحه مختلفة وبحالة متوسطة وتم نقله إلى المستشفى. في اليوم نفسه أصيب عامل عمره ٣٢ عاماً في ورشة بناء في مدينة عكا، وجاءت إصابته التي وصفت بالمتوسطة في الصدر والأطراف ونقل إلى المستشفى.

٣ آذار: وقع عامل عمره ٢٧ عاماً في قرية بير المكسور عن علو وأصيب في مختلف أنحاء جسمه وتم نقله إلى المستشفى. في اليوم نفسه وقع عامل عمره ٣٠ عاماً عن علو عدد من الطوابق في ورشة بناء في بني براك وأصيب بجروح مختلفة وتم نقله إلى المستشفى في حالة صعبة.

٨ شهداء عمل في تشرين

الإحصائيات الشهرية التي توفرها جمعية "عنوان العامل" الناشطة بشكل بارز في متابعة ملف الحوادث في قطاع البناء تحديداً، تعكس صورة شديدة القتامة. تتقاطع فيها الأسباب وفي مركزها إهمال إجرامي ضاع فيه بعض

تقرير جديد لـ "جمعية حقوق المواطن":

ظاهرة اعتقال القاصرين الفلسطينيين في الضفة الغربية لا تزال واسعة وتتم على أساس شهري!

٨٣ بالمئة، إلا أن نسبة إدانة القاصرين في الضفة أشد حدة، ويتضح منها التخوف واعتماد سياسة صارمة بسبب الصراع السياسي في الضفة الغربية. ويشير التقرير إلى أنه وفقاً للقانون الدولي، يتشكل مبدأ مصلحة الطفل مبدأ أساسياً في الخطوات أو القرارات المتعلقة بالقاصرين. لكن السياسة الموصوفة أعلاه منافية لروح ولمضمون الوثيقة الدولية لحقوق الطفل التي وقّعت عليها إسرائيل، إذ إن هذه الوثيقة تطلب أن يكون سجن القاصر الوسيلة الأخيرة وأن يكون لأقصر فترة زمنية ملائمة. إضافة إلى ذلك، فإن وثيقة جنيف الرابعة التي تتناول من جملة الأمور كيفية معاملة المعتقلين في منطقة محتلة، تنطبق بشكل صريح إلى وجوب توفير "معاملة خاصة" للمعتقلين الذين يعيشون تحت الاحتلال. كذلك يشير إلى أن سياسة تكثيف الاعتقالات الطويلة المترافقة مع الاحتجاز حتى نهاية الإجراءات مناقضة لمصلحة القاصر.

أخيراً يذكر التقرير أن سياسة مشابهة لهذه المتبعة تجاه القاصرين الفلسطينيين تمارس فعلياً في القدس الشرقية أيضاً. وبخلاف المناطق المحتلة في الضفة، التي تسري فيها القوانين العسكرية التي لا تجيز إعادة التأهيل وبدائل الاعتقال والسجن للفتيان، ففي القدس الشرقية تم فرض القانون الإسرائيلي، ولذلك فإن قانون الشبيبة من المفترض أن يتيح للقاصرين من القدس الشرقية آفاق إعادة تأهيل وبدائل للسجن والاعتقال. لكن طراً في السنتين الأخيرتين تغيير في السياسة أدى إلى التشدد في معاملة هؤلاء القاصرين. وقال إن قرار الحكومة رقم ١٧٧٦ من يوم ٢٠١٤/٦/٢٦، أقر الذي يحمل عنوان "تعزيز تطبيق القانون في مخالفات إلقاء الحجارة"، أقر أنه يجب فرض سياسة صارمة تتمثل بتقديم لوائح اتهام، بما في ذلك طلب الاعتقال حتى نهاية الإجراءات، "بهدف تشديد العقوبة المتبعة"، إضافة إلى ذلك، نشر المدعى العام للدولة، في يوم ٢٠١٥/٩/٢٠، صحيفة محدثة للتوجيهات المتعلقة بسياسة تطبيق القانون في مخالفة إلقاء الحجارة. التعديلات الأكثر جوهرية في هذه التوجيهات هي السياسة المعلنة لطلب الاعتقال حتى نهاية الإجراءات ضد كل مشتبه به بإلقاء حجارة؛ الإلغاء الفعلي لبدائل الاعتقال للقاصرين المدانين بهذه المخالفات؛ وتشديد العقوبة التي القاصرين المدانين بإلقاء حجارة وبمخالفات على خلفية أيديولوجية.

بشكل ملحوظ على الأولاد، حيث يظهر على بعضهم بعد الاعتقال الخوف الدائم من قوات الأمن والمعاناة من الكوابيس، الأرق، تراجع في تحصيلهم الدراسي وتغير إلى الأسوأ في تعاملهم مع المحيط والمجتمع. ويتابع، أدخلت في السنوات الأخيرة إلى التشريع العسكري تعديلات تتعلق بحقوق القاصرين الفلسطينيين الذين لهم طرف في إجراءات جنائية وفي مخالفات أمنية في الأراضي المحتلة. ومن ضمن ذلك، أقيمت لأول مرة محاكم عسكرية للقاصرين، في عوفر وسالم، فُضرت فترات الاعتقال السارية على القاصرين وكذلك على البالغين؛ ووضعت تعليمات بشأن الاعتقال وإجراءات التحقيق والمحاكمة الخاصة بالقاصرين، التي من المفروض بها أن تكون لصالحهم وأن تتوافق مع القانون الدولي بخصوص حقوق الأولاد. لكن رغم هذه التغييرات فإن المعطيات التي تنشر في هذا التقرير تبين صورة مختلفة.

ويتضح من المعطيات أن ٧٢ بالمئة من القاصرين الفلسطينيين في الضفة الغربية الذين قُدمت ضدهم لوائح اتهام خلال العام ٢٠١٥، اعتقلوا حتى نهاية الإجراءات القضائية. في المقابل في إسرائيل ١٧٩ بالمئة فقط من القاصرين المقدم ضدهم لوائح اتهام يبقون رهن الاعتقال حتى نهاية الإجراءات. كما تشير المعطيات الواردة في هذا التقرير إلى توجه متواصل وإلى تزايد في الحالات التي يبقى فيها القاصرون رهن الاعتقال حتى نهاية الإجراءات في العام ٢٠١٤. مقارنة بعام ٢٠١٤. هذا الأمر ليس من قبيل الضدفة وإنما هو سياسة متعمدة من الاعتقال حتى نهاية الإجراءات، على نحو مخالف لوثيقة حقوق الطفل الدولية، التي تؤكد أن اعتقال القاصر جائز الاستخدام كإجراء أخير فقط ولأقصر فترة زمنية ملائمة. إن إبقاء نسبة عالية كعده من القاصرين رهن الاعتقال حتى نهاية الإجراءات يتنافى أيضاً مع روح قانون الشبيبة، الساري في إسرائيل، والذي يرمي إلى فحص التأهيل وطرق إعادة الفتیان إلى الطريق الصواب بدلاً من معاقبتهم واعتقالهم. كما يتضح أن الأغلبية شبه المطلقة من لوائح الاتهام المقدمة ضد قاصرين، سواء عام ٢٠١٤ أو عام ٢٠١٥، انتهت بالإدانة (٩٥ بالمئة)، معنى ذلك هو أن لائحة الاتهام المقدمة ضد قاصر تضمن الإدانة في كل ملف تقريباً، أكثر من نصف الإدانات كانت من جراء مخالفة شغب، يجدر الذكر في هذا السياق أنه صحيح أن نسبة الإدانة بشكل عام في إسرائيل عالية نسبياً وتصل إلى

ضدهم لوائح اتهام حتى انتهاء الإجراءات، وتمت إدانة ٩٥ بالمئة منهم في المحاكم العسكرية. وأخذت شرطة إسرائيل بقيامها باعتقال ٦٨١ قاصراً فلسطينياً من الضفة الغربية في العام ٢٠١٥. وبحسب المعطيات التي بين يد الجمعية، يتضح أن الشرطة اعتقلت بالمعدل ٥٧ قاصراً كل شهر، وكان الشهر الذي قامت فيه الشرطة بأكثر عدد من الاعتقالات مقارنة بسائر الأشهر هو تشرين الأول ٢٠١٥، وتم خلاله اعتقال ١٦٢ قاصراً، وفي شهري تشرين الثاني وكانون الأول ٢٠١٥، والذين شهدا "انتفاضة الأفراد"، نجد أيضاً عدداً كبيراً من الاعتقالات: ١٢٤ في تشرين الثاني، و٧٨ في كانون الأول. أما في شهر حزيران من العام ٢٠١٥، فقامت الشرطة بأصغر عدد من الاعتقالات مقارنة بسائر الأشهر (١٩ اعتقالاً). وخلال العام ٢٠١٥، قام الجيش باعتقال ٣١٢٢ فلسطينياً، من البالغين والقاصرين، في الضفة الغربية. من بين مجمل الاعتقالات في الضفة الغربية في ذلك العام، كانت هناك ١٩٠ حالة اعتقال لقاصرين (ما دون سن الـ ١٨). بما معناه أن ٦ بالمئة فقط من الاعتقالات التي نفذها الجيش في الأراضي المحتلة في العام ٢٠١٥ كانت لقاصرين. بالمعدل اعتقل الجيش ١٦ قاصراً كل شهر خلال العام ٢٠١٥.

ويؤكد التقرير أنه من خلال المعطيات المستعرضة فيه، وكذلك من المعلومات التي حصلت عليها "جمعية حقوق المواطن" في السنتين الأخيرتين، ترسم صورة واضحة لسياسة جوهرها ترايد حالات اعتقال القاصرين في الضفة الغربية، والاستخدام المتكرر للاعتقالات حتى نهاية الإجراءات القضائية، وغياب بدائل الاعتقال، وإدانة كل قاصر تقدم ضده لائحة اتهام تقريباً. وبضيف: لهذه السياسة أبعاد كثيرة وكارثية على القاصرين من ناحية نفسية وتربوية ومن ناحية تطوّرهم. الاعتقال والتحقيق هما إجراء قاسيان للإنسان البالغ، فكيف بالحري عندما يكون الحديث عن أولاد صغار، ليس من قبيل الضدفة أن يخضع القانون الدولي والمحلي مكاناً خاصاً ومنفرداً لطريقة التحقيق مع الأولاد والفتيان واعتقالهم. يتضح من المعلومات التي بين أيدينا أن اعتقالات القاصرين الفلسطينيين في الضفة الغربية والتحقيقات معهم، التي تمارس أحياناً بشكل منافي للقانون أيضاً، تؤثر

أكد تقرير جديد صادر عن "جمعية حقوق المواطن" في إسرائيل حول اعتقال القاصرين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ خلال العام ٢٠١٥، أنه من خلال مقارنة المعطيات يتضح أنه في العام ٢٠١٤ اعتقل ١٣٧٥ قاصراً فلسطينياً في الضفة الغربية، وفي مقابل ذلك في العام ٢٠١٥ اعتقل ٨٧١ قاصراً.

وبحسب التقرير "يلاحظ بهذا أنه طراً انخفاض يبلغ حوالي ٣٦٪ على عدد القاصرين الذين اعتقلوا. مع ذلك، لا تزال هذه الظاهرة واسعة، وتحدث على أساس شهري، وتبرافقها مساس كبير بمصلحة الأطفال وبحقوقهم الأساسية على الناحيتين النفسية والجسدية لديهم، ويتطورهم المستقبلي". وجاء في مستهل التقرير الذي أعدته المحامية نسرين عليان وسابير سلوتسسكر عمران، أن "جمعية حقوق المواطن" تعمل منذ فترة طويلة على تعزيز حماية حقوق الفلسطينيين الذين يواجهون إجراءات جنائية في جهاز القضاء العسكري في الأراضي المحتلة. وفي هذا الإطار، تركز الجمعية تركزاً خاصاً على حقوق القاصرين الفلسطينيين في الإجراءات الجنائية، وبخاصة في إجراءات الاحتجاز، والاعتقال والاستجواب من قبل قوى الجيش والشرطة الإسرائيليين، وتنظر الجمعية بقلق إلى الانتهاكات البالغة التي ترتكب في هذا السياق.

وأشير إلى أن هذا التقرير يقوم بتلخيص المكتشفات الأساسية التي تم الحصول عليها من ردود الجيش والشرطة على طلبات حزية المعرفة التي كانت قد أرسلتها "جمعية حقوق المواطن" بخصوص اعتقال القاصرين الفلسطينيين، وذلك كجزء من المراقبة التي تجريها الجمعية على عمل الحكم العسكري في الأراضي المحتلة بشكل عام وعلى حقوق القاصرين بشكل خاص فيما يتعلق بالاعتقال والتحقيق، وترى الجمعية بقلق شديد الانتهاكات الكثيرة التي تحصل بهذا الخصوص.

كما أشير إلى أن المعطيات في التقرير تتعلق بالعام ٢٠١٥ وبمنطقة الضفة الغربية فقط. وتُفيد المعطيات بأنه تم اعتقال ٨٧١ قاصراً فلسطينياً في الضفة في العام ٢٠١٥، وتم تقديم لوائح اتهام ضد ٦٢ بالمئة من بينهم (أي ضد ٥٢ من القاصرين المعتقلين)، وتم اعتقال ٧٢ بالمئة من القاصرين الذين قُدمت

موجز اقتصادي

مسعى لتجنيد آلاف عمال البناء من إسرائيل

أعلنت وزارة المالية الإسرائيلية عن مبادرة جديدة لتحفيز المواطنين في إسرائيل للعمل في قطاع البناء، في كافة المستويات، إذ أن القطاع بحاجة حالية إلى ما يزيد عن ٦٥٠٠ عامل. وقد وضعت الوزارة حوالي ٣٩٥ مليون دولار لتقديم محفزات للمواطنين، ليعملوا في قطاع البناء، الذي يعتمد منذ سنوات طويلة أساسا على العمال الفلسطينيين من الضفة المحتلة، وأيضا العمال الأجانب، أما العمال من إسرائيل، فهم بغالبيتهم الساحقة من العمال العرب، في حين أن العمال اليهود يتجهون للوظائف التقنية في قطاع البناء، مثل تشغيل الأجهزة والرافعات، حيث مستوى الرواتب أعلى بكثير من الرواتب التي تدفع للعمال العاديين.

وحسب الوزارة، فإنها تسعى إلى تأهيل ٢٥٠٠ مدير عمل، و ٥٠٠ مشغل لأجهزة رافعة، و ٣٥٠٠ عامل للعمل في ما يسمى "الأعمال الرطبة"، وهي الأشغال الفعلية في البناء، وتهدف هذه المبادرة إلى تقليص استخدام العمال الأجانب، الذين رغم رواتبهم المنخفضة إلا أن كلفتهم تبقى عالية، خاصة وأن الرواتب التي يتلقونها يتم تحويلها إلى مواطنهم. وبموجب تقرير صادر عن الوزارة، فإنه بعد الحملة التي أعلنتها قبل أكثر من أسبوعين، تسجل حوالي ألفي شاب للدرجات المهنية، حتى الأسبوع الماضي، وحصل كل شاب تم قبوله للدرجات المهنية على منحة بقيمة ٨٠٠ دولار، مع ضمان تشغيله في واحدة من شركات البناء الكبرى، فور انتهائه تعلم الدورة المكثفة.

ويذكر أن الحكومة كانت قد صادقت قبل بضعة أسابيع على استخدام عشرين ألف عامل صيني خلال السنوات الثلاث المقبلة، كما أعلنت عن نيتها زيادة تصاريح العمال لآلاف العمال من الضفة.

بدء استخدام حافلات ركاب كهربائية

أعلنت وزارة المواصلات الإسرائيلية أنه حتى نهاية العام الجاري تكون خمس شركات مواصلات عامة قد استخدمت ٦٢ حافلة ركاب تعمل على الكهرباء، كتحربة أولى سيتم تشغيلها في عدة مدن في منطقة تل أبيب الكبرى، وأيضا في مدينة العفولة، وكلها مدن تمتاز أنها قائمة على سهول، وتقريبا خالية من المناطق العالية، وكما يبدو أن هذه البيئة الأفضل لتشغيل هذه الحافلات.

وقد حصلت الشركات على دعم يقارب ٦ ملايين دولار من الصندوق الدائم لإسرائيل (كبرن كيبوتز ليسرائيل) التابع للوكالة الصهيونية، لشراء الحافلات، التي من المفترض أن يكون استهلاكها للوقود أقل تكلفة، إلى جانب أنها أقل تلويثا للبيئة. وقالت الوزارة إن أموال الدعم تهدف إلى سد الفارق بين سعر الحافلة بالوقود العادي، وبين الحافلات التي تعتمد أيضا على الكهرباء، في سبيل تشجيع شركات المواصلات على شراء هذه الحافلات بأعداد أكبر لاحقا.

وفي سياق متصل بشبكة المواصلات العامة، يترشح أن إسرائيل تعاني من نقص في السائقين، ما حدا بشركات المواصلات إلى تعلم شبان سياقة حافلات على حسابها في مدارس سياقة أقامتها الشركات لنفسها، وتضمن لهم العمل عندها، ضمن وديات مسهلة، تتراوح ما بين ٣ إلى ٦ ساعات، ويأجر يبدأ من ٣٩ شيكلا للساعة، وهو أعلى بنسبة ٥٠٪ من الحد الأدنى للأجر.

وحسب إحصائيات في وزارة المواصلات، فإن قطاع المواصلات ينقصه ٣ آلاف سائق حافلة، ما يدفع بالشركات لتشغيل العاملين ساعات إضافية، كذلك فإن أعداد الحافلات للمواصلات العامة وللرحلات الخاصة والسياحة في إسرائيل في ازدياد متواصل، إذ قفز عددها من ١٦٩٠٠ حافلة في العام ٢٠١٣ إلى ٢٠١٠٠ حافلة في العام الماضي ٢٠١٦، وهذه زيادة بنسبة ١٩٪.

الحكومة تصادق على تمديد عطلة الولادة

صادق الكنيست في الأسبوع الماضي بالقراءة التمهيدية على مشروع قانون يرفع عطلة الولادة من ١٤ أسبوعا حاليا إلى ١٥ أسبوعا، وقد صادقت الحكومة على هذا القانون، كما يبدو من أجل تخفيف الضغط الشعبي المطالب برفع العطلة إلى ١٦ أسبوعا، وكانت العطلة حتى قبل ثلاث سنوات ١٢ أسبوعا، وحينما تم رفع العطلة إلى ١٤ أسبوعا، جرى الحديث عن أن مساعي النواب ستواصل لرفع العطلة إلى ١٦ أسبوعا.

إلا أن مشروع القانون الجديد يتضمن "تسهيلات" جديدة للوالدات، كتعويض عن محدودية عطلة الولادة، ومن أبرزها تقديم تخفيضات في حضانات الأطفال الرضع، في الأشهر الستة الأولى بعد عطلة الولادة.

وتحظى النساء العاملات، لدى الولادة، براتب يعادل الراتب الذي كن يتقاضينه خاضعا للضرائب، من مؤسسة الضمان الاجتماعي، وتعد إسرائيل من الدول التي فيها عطلة الولادة من الأدنى بين الدول المتطورة، وهي ١٤ أسبوعا، ويظهر من التقارير الدولية أن عطلة الولادة الأكبر في كرواتيا - ٣٠ أسبوعا، تليها بولندا - ٢٦ أسبوعا، وأستونيا - ٢٠ أسبوعا، وتشيلي - ١٨ أسبوعا، ولوكسمبورج وإسبانيا وهولندا - ١٦ أسبوعا.

وكانت مجموعة ضغط جديدة، تضم عشرات آلاف العاملات والعاملين، قد شرعت في الأسابيع الأخيرة في حملة مطالبة بزيادة عطلة الولادة الممنوحة للنساء، والتي هي حاليا ١٤ أسبوعا، إذ تشير أبحاث إلى أن العائلات ذات القدرات المالية، وخاصة ذات الرواتب العالية، تسمح لهم ظروفهم بتמיד عطلة الولادة حتى ستة أشهر، بمعنى ثلاثة أشهر أخرى ليست مدفوعة الأجر، في حين أن العائلات ذات المداخيل المتدنية، تضطر المرأة للعودة إلى عملها بعد انتهاء العطلة القانونية.

وحسب تقارير صحافية، فإن أكثر من ٢٤٠ ألف شخص انضموا إلى حملة على شبكة الفيسبوك، تطالب وزير المالية موشيه كحلون بالعمل على رفع عطلة الولادة إلى ١٦ أسبوعا.

إعداد: بهروم جرابسي

تقارير: البنوك الإسرائيلية تمنح تسهيلات كبيرة لحيثان مال لا يسددون قروضهم!

«الفائدة القصوى على القروض غير الإسكانية تصل إلى ٩ر٦٪، بينما الفوائد الاستثنائية تصل إلى ١٦٪* حيثان المال يحصلون

على فوائد أقل بكثير ومن لا يسدد منهم يحصل على تسهيلات* الفوائد الفعلية في السوق السوداء تتراوح ما بين ١٠٠٪ إلى ١٥٠٪*»



البنوك الاسرائيلية.. في خدمة حيثان المال.

البنوك للمجهور العام يبلغ في هذه المرحلة ٩٤٠ مليار شيكل (حوالي ٢٥٢ مليار دولار) بما يشمل القروض السكنية، وأن ٥٪ من حجم هذه الاعتمادات يتجه إلى حيثان المال، ما يعني قرابة ١٢ر٦ مليار دولار. ومن أكبر النماذج لوضعية القروض الاشكالية لحيثان المال، قضية العياز فيشمان، الذي كان ذات يوم من أكبر حيثان المال الإسرائيلييين. وفي السنوات الأخيرة، استثمر بنسبة كبيرة من ثروته في الاقتصاد الروسي، حيث تكبد خسائر فادحة، انعكست مباشرة على مجمل ثروته، وهو الآن خاضع لإجراءات إعلان إفلاسه أمام المحاكم الإسرائيلية.

وحسب التقارير، فإن حجم القروض التي حصل عليها فيشمان من البنوك الإسرائيلية بلغ ٤ر٤ مليار شيكل، ما يقارب ٢(١مليار دولار (بحسب سعر الصرف الحالي)، إلا أنه أعاد لبوك ٢٢٥٪ فقط من هذه القروض، بمعنى حوالي ٦٦٨ مليون دولار، فيما الباقى ستكون في عداد القروض المستحصية، وقد تحصل البنك على جزء من هذه القروض، بعد تصفية كافة أملاك فيشمان واستثماراته، بموجب إجراءات الإفلاس. وأكثر البنوك التي خسرت ما بين «هيوغليم» الذي قدم لفيشمان قروضا بقيمة ١ر٨ مليار شيكل (٨٨٦ مليون دولار)، يليه بنك «ليوموي» - ١ر٧ مليار شيكل (٥٩٦ مليون دولار)، ثم بنك «ديسكوت» - حوالي ١٠٨ ملايين دولار، وبنك «مركنتيل» التابع هو أيضا لبنك «ديسكوت» - ٧٥٦ مليون دولار، وبنك «مراحي طفاحوت» - في حدود ٧٣ مليون دولار.

بشكل جيد قدرة حيثان مال كبار على تسديد القروض الضخمة التي حصلوا عليها في سنوات سابقة، وعجزوا عن الإيفاء بالتزاماتهم، وهذه واحدة من أكثر القضايا العاصفة في عالم الاقتصاد، نظرا للتسهيلات الضخمة التي حصل عليها حيثان المال من البنوك، ومن شركات التأمين، وقسم منهم تورط بخسائر تقدر بالمليارات، دون أن تكون لديهم القدرة على تسديد الديون. وتزايدت في السنوات الأخيرة القضايا التي ظهر فيها حيثان مال، طالما لعبوا دورا مركزيا في الاقتصاد الإسرائيلي، وهم جالسون على كرسي الاتهام، في قضايا مالية متعددة، وفي سلبيها الحصول على قروض مالية كبيرة من البنوك، أو من صناديق التقاعد لدى شركات التأمين الكبرى، وأيضا خداع رأس المال. وفي العديد من الحالات، كان يظهر أن حيثان مال كبار، تقدر ثروات كل واحد منهم بمليارات الدولارات، كانوا يعجزون عن تسديد القروض، ليطالبوا البنوك بإجراء تخفيضات لهم بالفوائد، بموجب المصطلح الذي انتشر في السنوات الأخيرة - "حلاقة".

وفي أحيان ليست قليلة، كانت تتدخل السلطات المالية دعما لحيثان المال في طلب "الحلاقة"، منعا لانهايار استثماراتهم في الاقتصاد، وانعكاسات الانهيار على السوق، ومع كثرة هذه الظواهر، أظهر بنك إسرائيل تقريرا سعى فيه إلى شرح مسببات سقوط البنوك في ورطة أمام حيثان المال الاشكاليين.

ويقول البنك إن حجم الاعتمادات الكلي الذي تقدمه

في حين أن القانون يقول إن الفائدة القصوى التي يمكن جبايتها ٩ر٦٪ بالمجمل، والفائدة الاستثنائية على القروض المستحصية تصل إلى ١٦٪، فإنه حسب التقديرات تصل الفائدة الفعلية في السوق السوداء إلى ما بين ١٠٠٪ إلى ١٥٠٪.

كذلك فإن السلطات لم تلاحظ الممارسات المرفوضة، التي يستخدمها أصحاب السوق السوداء من أجل جباية القروض، ضد من يستصعبون تسديد الأقساط، بفائدة ١٥٠٪. والممارسات المرفوضة تتضمن أيضا التهديد بالعنق، ويؤكد تقرير وزارة العدل "أن الوضع القائم في السوق السوداء، وخاصة الأساليب المرفوضة، تجعل المدينين من دون حماية، ولا تفعل الدولة شيئا للدفاع الضروري عن المدينين"، بينما الأقوياء يحظون بمراقبة وثيقة من أجهزة الدولة على البنوك.

ويدعو طاقم وزارة العدل إلى تصحيح هذا الوضع الهيب، من خلال اقامة قسم جديد في وزارة المالية للرقابة على السوق السوداء، أيضا في ما يتعلق بالجانب الجنائي في هذه الظاهرة، وقد التزمت وزارة المالية بالعمل على تطبيق هذه التوصية، وسيكون على الأحزاب المنافسة في الانتخابات دعم هذه التوصية، إذا كان في نيتهما الدفاع عن الناس المستضعفة.

قدرة أثرياء على تسديد الديون

وقد أصدر بنك إسرائيل المركزي في الأسبوع الماضي تقريرا جديدا أشار فيه إلى أن البنوك التجارية لم تقيم

أشارت عدة تقارير صدرت في الأيام الأخيرة، إلى أن البنوك الإسرائيلية تستقوي على الضعفاء الذين يطلبون قروضا لديها، وتفرض عليهم نسب فوائد عالية جدا، مقارنة مع الفائدة الأساسية التي يطرحها بنك إسرائيل المركزي، في حين أنها تقدم تسهيلات لحيثان مال، خاصة أولئك الذين لا يستطيعون لاحقا تسديد قروضهم، ويتزكون البنوك مع خسائر. وهذه الظاهرة تجعل الضعفاء عرضة للسوق السوداء، التي تسيطر عليها عائلات العالم السفلي بفوائد تصل أحيانا إلى ١٥٠٪، وهذا أكثر بـ ١٥ ضعفا من الفائدة القصوى على القروض البنكية.

وتصدر هذه التقارير بالتزامن مع أبحاث في لجان الكنيست حول مشروع قانون من شأنه أن يفرض قيودا على سوق الفوائد البنكية، في حين طالب البنك بتخفيف هذه القيود، ويشهد الاقتصاد الإسرائيلي منذ عامين فائدة بنكية أساسية صفرية، ٠ر٠٪، على ضوء ضعف وتيرة النمو الاقتصادي، وهذه الفائدة تنعكس مباشرة على فوائد الإيداعات والتوفيرات المالية، غير المرتبطة بأسواق المال. إذ تتراوح الفائدة السنوية على الفائدة البنكية ما بين نصف المائة، وحتى ٢ر٥٪ في "أحسن الأحوال"، ما يدفع أصحاب حسابات التوفير نحو خيار التوفيرات المرتبطة بأسواق المال، ما يعني المرانحة بأموالهم، التي قد تحقق لهم فوائد أكبر، ولكن في المقابل قد يكونون عرضة لخسائر في رأس مال التوفير، علما أن القانون يفرض ضريبة بنسبة ٢٥٪ على أرباح التوفيرات من الفوائد وأسواق المال.

أما الفوائد على القروض، فإن بنك إسرائيل يسمح للبنوك بجباية فوائد حتى ٨٪ سنويا، تضاف إلى الفائدة الأساسية (برايم) بنسبة ١ر٦٪، ما يعني أن الفائدة القصوى تصل سنويا إلى ٩ر٦٪. إلا أن البنوك تفرض فوائد تصل إلى ١٦٪، حينما يكون الحديث عن تسديد القروض المستحصية، أو فقد الأقساط التي لم يتم تسديدها، ما يضع المدينين أمام صعوبات أشد في تسديد كامل القروض، خاصة حينما يكون المصطلح على القروض هم من المواطنين الضعفاء اقتصاديا.

وحسب تقرير بنك إسرائيل المركزي، فإن حجم القروض البنكية المباشرة، عدا القروض الإسكانية، بلغ في العام الماضي ٢٠١٦ حوالي ١٨٨ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٥٦ مليار دولار، بينما معدل الفائدة الاجمالية بلغ ٨ر٣٪. كما أن ٣٤٪ من هذه القروض، بلغت نسبة الفائدة عليها ٩ر٦٪ وهي الفائدة القصوى المسموح بها في البنوك التجارية، في حين أن الفائدة على القروض الإسكانية تقل عن ٤٪ سنويا. ويقول التقرير إن حجم القروض التي فرضت عليها الفائدة الاستثنائية بلغ ٣ر٤ مليار شيكل، (١ر٦ مليار دولار).

الفقرء ضحايا السوق السوداء

وكان تقرير سابق لوزارة العدل الإسرائيلية قد أشار إلى أن السوق السوداء هي عنوان القروض الوحيد للفقراء والضعفاء، أولئك الذين لم تستوعبهم البنوك، أو خرجوا منها مضطرين، ويجد المدينون الضعفاء أنفسهم في سوق من دون رقابة على القروض التي يحصلون عليها، فصحیح أنه يوجد قانون ينظم مسألة الفائدة القصوى التي تستطيع السوق السوداء جبايتها، ولكن في ظل عدم رقابة على السوق، فإن القانون لا يطبق إطلاقا، فمثلا

الإعفاء الضريبي ليهود العالم الأثرياء يتحول لضربة مرتدة على نتنياهو!

«نتنياهو بادر حينما كان وزيرا للمالية إلى منح إعفاء ضريبي لأثرياء العالم اليهود تحت غطاء تحفيز هجرتهم لإسرائيل*تقارير دولية عديدة انتقدت القانون

والجهاز المهني الإسرائيلي يطالب بإلغائه إلا أن نتنياهو يصر على بقاءه* من أبرز المستفيدين من القانون: الثري ميلتشين المتورط بشبهة الفساد الأبرز ضد نتنياهو*»

الأفراد من كبار الأثرياء، من الدول الأوروبية والولايات المتحدة، وبناء على تقارير سابقة، فإن هؤلاء الأثرياء لم يثروا الاقتصاد الإسرائيلي بشكل خاص، سوى أنهم حافظوا على مصالحهم، مقابل أن تكون إسرائيل رزومت بأن قانونها يساهم في تبييض الأموال في العالم.

ولذا فإن عدة جهات رسمية إسرائيلية، ومن بينها وزارة الهجرة الاستيعاب، تطالب بإلغاء هذا القانون، أو تجميد العمل به، وهذا السطلب يظهر لدى طرح مشروع الموازنة العامة، في السنوات القليلة الماضية، ضمن ما يسمى قانون التسويات، وهو مجموعة قوانين وإجراءات اقتصادية تطالب وزارة المالية بها من أجل ضمان تطبيق مشروع الموازنة العامة، ويقول المحلل إيتان أفريثيل إن الأخير الذي أقر مع موازنة العام الجاري ٢٠١٧ والمقبل ٢٠١٨، ويشير إلى أن من وراء هذا يقف بنيامين نتنياهو، ولذا سيكون على الشرطة في إطار التحقيقات أن تخلص هذا الجانب أيضا.

ونشير إلى أنه في الأشهر الأخيرة، شرعت سلطة الضريبة الإسرائيلية باتصالات مع السلطات الأميركية لتبادل المعلومات بموجب اتفاق قائم بين الجانبين، لتبادل المعلومات حول الحسابات البنكية لمواطني دولة في البلد الآخر، وحسب التقديرات الإسرائيلية، فإن الموازنات المتحدة أكثر من ٣٥ ألف حساب لحاملي الجنسية الإسرائيلية، في حين أن حساب لحاملي السلطات الأميركية بمعلومات حول ٧٠ ألف حساب أميركان في البنوك والمؤسسات المالية الإسرائيلية، وحسب تقديرات إسرائيلية، فإن نجاح هذه العلاقة سيحاط أيضا إلى وقف العمل بقانون الإعفاء الضريبي للأثرياء اليهود.

للدولار)، ومن أبرز الهدايا، تموين دائم وثابت لنوع فاخر من الشبانيا، سعر الزجاجة الواحدة ٢٠٠ دولار، تحبها بشكل خاص سارة نتنياهو، وحسب التقارير فإن هذا القانون، الذي لا يستفيد منه سوى بعض الأثرياء مع عائلاتهم، على ضوء تقارير ومطالبات دولية من إسرائيل بوقف العمل بهذا القانون، الذي يقف حاجزا أمام تبادل المعلومات المالية لمحاصرة متهمي الضرائب في العالم، كما أن هذا القانون كان سببا في تورط بنوك إسرائيلية أمام السلطات الأميركية، إن كان بنك ليثومي أول المتورطين، وجرى تغريمه بعشرات ملايين الدولارات، على خلفية فتح حسابات بنكية لأثرياء أميركان يهود، في فروع البنك في إسرائيل والخارج، ويخضع الآن البنك الإسرائيلي الأكبر «هيوغليم» هو أيضا لتحقيقات من جانب السلطات الأميركية، وقالت أنباء في الأسبوع الماضي، إن البنك اضطر إلى تعزيز طاقم المحامين لمواجهة هذه التحقيقات، وحسب التقديرات، فإن «هيوغليم» لن يكون بمقدوره الإفلات من ذات العقوبة التي تعرض لها بنك «ليثومي».

ويقول المحلل الاقتصادي إيتان أفريثيل، في مقال له في صحيفة «ني ماركر» الاقتصادية، إن أبرز المستفيدين من هذا القانون في السنوات الأخيرة، هو الثري أرنون ميلتشين، الذي هاجر في السنوات الأخيرة وحصل على الجنسية الإسرائيلية، وهو الشخصية المركزية في قضية الفساد، المعروفة بكنية «الملف ألف»، وهو يبرز في استثماراته في القطاع السينمائي الأميركي في هوليوود.

ما ينشر فقد زود ميلتشين عائلة نتنياهو على مدى سنوات بـ «هدايا» يقدر ثمنها التراكمي بمئات آلاف الشيكلات (معدل سعر صرف الدولار حاليا ٣ر٧ شيكل

الماضية، أن إسرائيل باتت «دقيقة» لمتهمي دفع الضرائب» من يهود العالم، الذين يستفيدون من قانون الإعفاء الضريبي المذكور، وتآج الجد الإسرائيلي حول هذا القانون، الذي لا يستفيد منه سوى بعض الأثرياء مع عائلاتهم، على ضوء تقارير ومطالبات دولية من إسرائيل بوقف العمل بهذا القانون، الذي يقف حاجزا أمام تبادل المعلومات المالية لمحاصرة متهمي الضرائب في العالم، كما أن هذا القانون كان سببا في تورط بنوك إسرائيلية أمام السلطات الأميركية، إن كان بنك ليثومي أول المتورطين، وجرى تغريمه بعشرات ملايين الدولارات، على خلفية فتح حسابات بنكية لأثرياء أميركان يهود، في فروع البنك في إسرائيل والخارج، ويخضع الآن البنك الإسرائيلي الأكبر «هيوغليم» هو أيضا لتحقيقات من جانب السلطات الأميركية، وقالت أنباء في الأسبوع الماضي، إن البنك اضطر إلى تعزيز طاقم المحامين لمواجهة هذه التحقيقات، وحسب التقديرات، فإن «هيوغليم» لن يكون بمقدوره الإفلات من ذات العقوبة التي تعرض لها بنك «ليثومي».

ويقول المحلل الاقتصادي إيتان أفريثيل، في مقال له في صحيفة «ني ماركر» الاقتصادية، إن أبرز المستفيدين من هذا القانون في السنوات الأخيرة، هو الثري أرنون ميلتشين، الذي هاجر في السنوات الأخيرة وحصل على الجنسية الإسرائيلية، وهو الشخصية المركزية في قضية الفساد، المعروفة بكنية «الملف ألف»، وهو يبرز في استثماراته في القطاع السينمائي الأميركي في هوليوود.

ما ينشر فقد زود ميلتشين عائلة نتنياهو على مدى سنوات بـ «هدايا» يقدر ثمنها التراكمي بمئات آلاف الشيكلات (معدل سعر صرف الدولار حاليا ٣ر٧ شيكل

في مقابلة أجريت معه مؤخراً:

رئيس «مجلس مستوطنات غور الأردن» «يحذر» من «تمدد» التجمعات السكانية الفلسطينية في مناطق ج!

* ويتهم «الإدارة المدنية» الإسرائيلية بالتساهل في تطبيق القانون فيما يتعلق بـ«البناء الفلسطيني غير المرخص»!

* يطالب الحكومة الإسرائيلية بإزالة قرية فصايل وترحيل السكان البدو من منطقة الغور*



فصايل: قرية في دائرة الاستهداف.

بشكل جلي لهجة تؤكد أننا نطبق القانون وننفذ عمليات هدم للمباني غير المرخصة في الساحة الفلسطينية أكثر مما نقوم به في الساحة الإسرائيلية.

في المقابل فإن رئيس مجلس مستوطنات غور الأردن يصف الوضع بصورة مختلفة تماماً، وقال إنه التقى مع الجنرال مردخاي وإن هذا الأخير قال له بأنهم - أي هي الإدارة المدنية - يعملون على دفع الخطة الهيكلية لموقع فصايل قدماً. وتابع الحياني أنه توجه شاكياً إلى (المستشار القانوني الحالي للحكومة الإسرائيلية) أفيحاي مندلبليت، الذي أشغل وقتها منصب سكرتير الحكومة، وأن الأخير غضب وأصدر رة الغور أمراً باسم رئيس الحكومة يقضي بوجوب عرض أية خطة لدفع أعمال ومشاريع البناء الفلسطينية في مناطق ج لنيل مصادقة المستوى السياسي (الحكومي)، تماماً كما هو متبع فيما يتعلق بأنشطة البناء والاستيطان اليهودي. وقال الحياني: «بهذه الطريقة فقط نجحنا في إيقاف الخطة»، وادعى أن منسّق أعمال الحكومة ورجالات الإدارة المدنية أسرى مفهوم مؤداه أن قيام السلطات بهدم البناء الفلسطيني سيؤدي إلى اندلاع اضطرابات ومواجهات، وأنهم يقولون له إنه إذا أصدرت السلطات التراخيص اللازمة لأعمال التنظيم والبناء في فصايل، وقامت بحصر حدود القرية بصورة منظمة، فإنها ستتمكن فيما بعد من هدم ما يقوم الفلسطينيون بتشديده من مبان خارج تلك الحدود.

غير أن الحياني يسخر من ذلك قائلاً: «إن ذلك أمر سخيف، فهم يعملون بأن ذلك لن يتم، وأنه سيوجه رسالة ضعف وخوف من جانبنا»، وأضاف أن من قام بإخلاء مستوطنين يهوداً من «غوش طيف» ومستوطنة «عمونه»، عليه أن يقوم أيضاً بإخلاء السكان البدو من التجمعات غير القانونية في غور الأردن مثلما يفعلون ذلك تجاه التجمعات البدوية (القرى غير المعترف بها) في النقب، وحذر من أن التناقض بين الجنرال مردخاي ليس الشخصية الأمنية الأبرز التي سعت إلى إضفاء الشرعية على قرية فصايل، مذكراً في هذا السياق أن وزير الدفاع السابق موشيه يعلون كان قد اعتقد أيضاً بوجوب إقرار الخطط المتعلقة بالقرية الفلسطينية «غير القانونية» (كما يدعي الحياني). ونقل عن يعلون قوله في لقاء جرى بينهما، عندما كان الأخير يشغل منصبه كوزير للدفاع: إن إسرائيل لن تتخذ قراراً بإخلاء القرية حتى وإن كان معلوماً للجميع بأنها غير قانونية، وعلينا أن نكون واقعيين.

وأضاف الحياني أنه قال عندئذٍ ليعلون إنه مستعد لسحب اعتراضه على خطة إضفاء الشرعية على قرية فصايل إذا ما تعامل معه بنفس المنطق ووافق على خطة تتعلق بالمصادقة على إقامة مستوطنة جديدة وتوسيع مستوطنات قائمة في منطقة أريحا.

أخيراً دعا رئيس المجلس الاستيطاني في غور الأردن هو أيضاً إلى وجوب حل الإدارة المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية، وقال إنها هيئة تعاني من جمود فكري، ولم تعد لها أية حاجة فقد «أكل عليها الدهر وشرب» حسب تعبيره.

وتساءل عضو الكنيست موطي يوغيف (من حزب «البيت اليهودي») مستغرباً حول ما إذا كانت الإدارة المدنية «تتصرف كما لو كانت في دولة عالم ثالث»، مدعياً وجود حالة عزو وإفلاس غير مفهومة من جانب الإدارة المدنية في كل ما يتعلق بتطبيق القانون ضد ما أسماه بارهاب البناء الذي يمارسه الفلسطينيون في مناطق ج. واقترح يوغيف تمكيق وتجريد «الإدارة المدنية» الإسرائيلية في الضفة الغربية من صلاحياتها إذا لم تحدث تغييرات فيها.

غضب على الجيش الإسرائيلي أيضاً

ثار غضب الحياني مؤخراً على رجالات «الإدارة المدنية» في أعقاب سلوكهم في حادثتين مختلفتين في منطقة غور الأردن، حادثة قرية فصايل الواقعة بين مستوطنتي تومر وبئسسال، وخطة النويعة، التي اعترمت الإدارة المدنية الإسرائيلية في نطاقها إقامة مدينة فلسطينية جديدة إلى الشمال من مدينة أريحا. وذلك بهدف توطين آلاف البدو الفلسطينيين القاطنين بصورة غير قانونية في مناطق توجد لجزء منها أهمية إستراتيجية- أمنية عليا بالنسبة لإسرائيل مثل منطقة ما يسمى بـ«إي ١» (الواقعة بين مستوطنة معاليه أدوميم والقدس)، وبإبادة الضفة الغربية ووادي القلط وجوبي غور الأردن.

ويقول الحياني إن «خطة النويعة» جرت من خلف ظهره وإن الجيش الإسرائيلي سلب منه أراضي عنوة، دون أن يستشير. وأضاف أن الإدارة المدنية معنية أيضاً بتأهيل وشرعنة موقع فصايل الفلسطيني غير القانوني وأنه يجول منذ ثمانية أعوام دون إصدار التراخيص اللازمة لقرية فصايل من أجل شق طرق وصول وتزويدها بشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي على حساب الدولة.

ويشار هنا إلى أن الإدارة المدنية الإسرائيلية تنفذ بين حين وآخر عمليات هدم لبيوت أقيمت في قرية فصايل، غير أن الحياني يدعي أن الإدارة المدنية تقوم بذلك من باب التظاهر فقط ومن أجل «رفع العتب عنها» ليس إلا. ويقول إن مجلسه الاستيطاني حذر منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي، عندما شرع الفلسطينيون في البناء والسكن في فصايل، مما يجري، ودعا إلى حل المشكلة قبل أن تتفاقم وإلى وجوب إخلاء الفلسطينيين من المنطقة. غير أن ذلك لم يحدث كما قال، وهناك حالياً في فصايل قرابة ٢٥٠ بناية ومن ضمن ذلك مدارس مزودة بالكهرباء وذلك بتمويل من الاتحاد الأوروبي.

إحدى الجهات المركزية التي يوجه الحياني إصبع الاتهام لها هي قضية فصايل، هو منسّق أعمال الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية الجنرال يوهاف مردخاي، الذي يتولى من ضمن مهام منصبه المسؤولية عن الإدارة المدنية أيضاً. وكان مردخاي قد مثل في شهر نيسان من العام الماضي أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست معلناً أن موظفي الإدارة المدنية يقومون بتطبيق القانون ضد البناء الفلسطيني غير المرخص بنسبة أعلى بكثير مما ينفذ تجاه المستوطنين في الضفة الغربية، وقال إن المستوطنين يصورون رجالات الجيش في الإدارة المدنية كما لو أن لديهم ميلاً لتطبيق القانون تجاه الإسرائيليين أكثر، وأضاف مؤكداً: «لكنني أقول بصورة قاطعة إن الوضع يعميل

تتركة عاجزاً في التصدي لعمليات خرق القانون من جانب الفلسطينيين. وأضاف قائلاً: «عندما انطلقت خطة فياض وأخذت أنشطة البناء الفلسطينية غير القانونية تكتسب دفعة حثيثة، قال لي المسؤولون في الإدارة المدنية بأنه ليس لدي ما يدعو إلى القلق، وإنه لن ينشأ فراغ في تطبيق القانون تجاه السكان الفلسطينيين». لقد أضككتني ذلك وقتئذٍ، ولكن بعدما أصبح من الواضح للجميع حالياً أن هناك فراغاً عميقاً، فإن الفلسطينيين هم الذين يسخرون منا. إن أشد ما يغضبني هو محاولة المسؤولين «مواساتي» بالقول إن الوضع ليس سيئاً كما هو في منطقة صحراء النقب، لكنني أقول أنه إذا ما استمرت الوتيرة على هذا التسرعان ما سنصل إلى حالة التسبب القائمة حالياً في النقب».

ويقول الحياني إن الفراغ في تطبيق القانون يلحق الضرر بجمعة سكان مستوطنات مجلسه أيضاً، فهناك حسب تعبيره «ظواهر تلويث خطيرة للجو جراء إلقاء كميات كبيرة من القمامة وحرق البلاستيك أو الحرائق بصورة عامة»، مدعياً أن سكان القرى الفلسطينية المجاورة هم الذين يتسببون بذلك، وأن الإدارة الإسرائيلية لا تفعل شيئاً من أجل وضع حد لهذا الأمر. وأضاف: «عندئذٍ أقول لهم: أي للمسؤولين في الإدارة المدنية- دعوني أطبق القانون على حسابي الخاص، لكنهم يرفضون ذلك بادعاء أنني سأطبق القانون بصورة انتقائية ضد العرب فقط... قلت لهم اختبروني، وأعطوني صلاحيات وراقبوني بصورة وثيقة وسوف أبرهن لكم بأنني ساكون منضماً وعادلاً وسوف أطبق القانون ضد اليهود والعرب على حد سواء. بطبيعة الحال لم يعطوني الصلاحيات التي طلبتها، وفي المحصلة فإن الذين يعانون من جراء ذلك هم المستوطنون اليهود في منطقة غور الأردن».

دافيد الحياني ليس الوحيد أو الأول الذي يزعم وجود إنياز من جانب رجالات الإدارة المدنية. وقد صرح مسؤولون في هذه الإدارة في وقت سابق بأنهم يرفضون أن يكونوا شركاء في فرض عقوبات على الفلسطينيين في أعقاب انضمام حركة «حماس» للحكومة الوحدية الفلسطينية، وذلك بحجة أنه لن يبقى للإدارة المدنية حق في الوجود إذا ما فرضت عقوبات على السكان الذين من وظيفتها خدمتهم. وقد اتضح من مقال كتبه مسؤولة كبيرة سابقة في مكتب المستشار القانوني للإدارة المدنية، وهي الرائد (احتياط) رونيت ليفين، كيف عملت الإدارة المدنية في الظاهر من أجل إلغاء ومصادرة حق اليهود في إستيطان أراض غير مأهولة أو شاغرة في مناطق الضفة الغربية وذلك كجزء من اللعبة السياسية. وقد وجدت سياسة ليفين وزملائها في مكتب المستشار القانوني للإدارة المدنية تعبيراً لها على الأرض، عندما ادعى مستوطنون أن الإدارة المدنية تقوم بـ«ملاحقتهم» في الأسابيع الأخيرة على سبيل المثال، أعاققت الإدارة المدنية انتقال المستوطنين الذين جرى إخلاؤهم مؤخراً من مستوطنة «عمونه» (التي أقيمت بصورة غير قانونية على أراض فلسطينية خاصة) إلى مساكن مؤقتة بحجة أن المنطقة غير مخصصة للسكن وأن توطيها سيشكل موافقة على إقامة حي استيطاني جديد، وذلك على الرغم من أن الحديث يدور حول «أراضي دولة» مخصصة لسكان- مستوطنين- تم إخلاؤهم من منازلهم.

وكان قرار إقامة مستوطنات إسرائيلية في منطقة غور الأردن قد اتخذ على خلفية عمليات تسلسل عناصر المنظمات الفلسطينية المسلحة من الضفة الشرقية لنهر الأردن إلى الضفة الغربية، وذلك في الأشهر الأولى التي تلت «حرب الأيام الستة» (حرب حزيران ١٩٦٧). وقد قررت الحكومة الإسرائيلية وقتئذٍ، رداً على عمليات التسلسل، نشر شبكة من المستوطنات اليهودية الزراعية، ليقوم أفرادها بزراعة مساحات واسعة من أراضي المنطقة، بما يساهم في إقامة تواصل إقليمي إسرائيلي على امتداد منطقة غور الأردن، بحيث يشكل ذلك ضماناً أمنياً في مقابل الجبهة الشرقية. وقد كانت مستوطنة «محولا» هي المستوطنة الأولى التي أقيمت في المنطقة (١٩٦٨)، واستخدمت كحلقة فصل وربط بين غور الأردن وغور بيسان.

ووفقاً لمعطيات مجلس المستوطنات اليهودية في غور الأردن، فإن هناك حالياً ٢٥ مستوطنة يهودية قائمة في المنطقة (ولا يشمل ذلك مستوطنات منطقة شمالي البحر الميت) يقطنها قرابة ٦٠٠٠ مستوطن. هذا بينما يقدر عدد الفلسطينيين القاطنين في المنطقة ذاتها بنحو ١٥ ألف نسمة.

وقد صرح رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتانياهو أثناء زيارته للمنطقة في العام ٢٠١١، أنه وفي أية تسوية مستقبلية فإن: «الجيش الإسرائيلي يجب أن يبقى مرتبطاً على امتداد نهر الأردن»، ووصف منطقة الغور بأنها «بوليصة التأمين لدولة إسرائيل». وفي مطلع العام ٢٠١٥ أوعز نتانياهو بهدم جميع المباني التي شيدها الفلسطينيون بصورة «غير قانونية» في مناطق ج. ومن ضمن ذلك في منطقة غور الأردن أيضاً.

ويقول الحياني، الذي يتولى منصب رئيس مجلس مستوطنات المنطقة منذ العام ٢٠٠٩، إن الرسالة التي صدرت من مكتب رئيس الحكومة لم تصل إلى المنطقة، وأوضح قائلاً: «لقد رفضت المحكمة الإسرائيلية العليا طوال السنوات الأخيرة، التماسات قدمت ضد إخلاء فلسطينيين بحجة أنه لا يوجد مكان بديل لنقلهم إليه»، وأضاف أن هذا الإدعاء لم ينفذ كما هو معروف سكان مستوطنة «عمونه» أو مستوطنات «غوش طيف» (قطاع غزة).

وتابع قائلاً: «إن المشكلة هنا تكمن في أن الإدارة المدنية والنياية العامة الإسرائيلية تصمتان أثناء بحث التماسات، وقيام قضاة المحكمة العليا بإصدار أوامر إجرائية ضد إخلاء الفلسطينيين، مما يفسح المجال أمام فرض وقائع على الأرض في غير مصلحتنا». في بداية العقد الحالي اشتد التوتر بين رئيس المجلس الاستيطاني دافيد الحياني وبين ضباط ورجالات الإدارة المدنية الإسرائيلية، وذلك في أعقاب شروع الفلسطينيين بتنفيذ ما وصف بخطة «الضم الزاحف»، التي أطلقتها سلام فياض في العام ٢٠٠٩ حين كان يشغل منصب رئيس حكومة السلطة الفلسطينية، وتهدف هذه الخطة إلى دفع إقامة دولة فلسطينية من جانب واحد، وسط الانتقاع على ضرورة المفاوضات مع إسرائيل، وهي تركز على إقامة بنى تحتية في مناطق ج بالذات، التي تخضع لسيطرة إسرائيلية كاملة، وذلك بهدف خلق ممرات وامتدادات إقليمية فلسطينية داخل هذه المناطق. وفي المقابل بتر إمتدادات الاستيطان اليهودي، وصولاً إلى فرض وقائع منتهية على الأرض.

وفي هذا السياق، فقد كشف تقرير حركة «رغافيم» اليمينية، والذي نشر جوهره سابقاً في موقع «ميداء» الإلكتروني، عن أن خطة «الضم الزاحف» الفلسطينية تخطى بدعم من جانب الإتحاد الأوروبي الذي يمول المشروع بمئات ملايين اليورو.

وتتحوّر معظم مشاريع الخطة الفلسطينية حول توطين السكان البدو الرحل، عن طريق تشييد مبان وبيوت دائمة في سلسلة من المواقع «غير القانونية»، وتزويدها بشبكات المياه والكهرباء المولدة بالطاقة الشمسية، وما إلى ذلك. وتمتد شبكة التجمعات البدوية في المناطق ج على طول وعرض الضفة الغربية، من سلسلة الجبال الغربية في الضفة باتجاه الشرق وحتى منطقة غور الأردن، ومن جبال جنوب شرقي الضفة باتجاه البادية والبحر الميت.

في الفترة الأخيرة، على سبيل المثال، قضت المحكمة الإسرائيلية العليا بعدم جواز هدم مسجد أقيم بصورة غير قانونية جنوبي جبل الخليل وذلك في منطقة تتبج مناطق ج. وقد شيد المسجد في مفرق «زيف»، وهي نقطة إحتكاك أمّني معروفة تكثُر فيها أعمال إلقاء الحجارة والإخلال بالنظام، على بعد عشرات الأمتار فقط من الطريق المؤدي إلى مستوطنات جبل الخليل، وكانت إجراءات تطبيق القانون ضد المسجد قد بدأت منذ العام ١٩٩٤، غير أنه اتضح من مداوات النظر في التماس أمام المحكمة الإسرائيلية العليا، أن الإدارة المدنية قررت في العام ٢٠٠٩ إلغاء الإجراءات، بل وبادرت إلى إضفاء الشرعية على عملية بناء المسجد غير القانونية، دون أن يقدم ناة المسجد طلياً من هذا القبيل أو دون أن يقدموا نهائياً طلباً لإستصدار رخصة بناء.

ويقول الحياني إن «عملية البناء هي العارض فقط، بينما المشكلة الرئيسية تكمن في استخدام الفلسطينيين للمباني، وخاصة في تجمعات البناء، وذلك من أجل الإستيلاء على الأراضي وتعمييق الشعور بانعدام الأمن لدى المستوطنين الإسرائيليين»، مشيراً إلى أن الدولة

شكل اللقاء الذي عقد في أواسط شهر شباط الماضي في البيت الأبيض بين الرئيس الأميركي دونالد ترامب وبين رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتانياهو، نقطة الذروة في النسوة التي تلازم اليمين الإسرائيلي، وذلك نتيجة الشرعية التي تمنحها الإدارة الأميركية الجديدة للاستيطان اليهودي في الضفة الغربية.

غير أن دافيد الحياني، رئيس «مجلس مستوطنات غور الأردن»، حذر من أنه في الوقت الذي يحتفلون فيه بالمقولة الأميركية بأن «المستوطنات لا تشكل عقبة في طريق السلام»، فإن الفلسطينيين يعملون، بدعم وتمويل أوروبيين، على إقامة «مستوطنات» خاصة بهم ويفرضون وقائع على الأرض.

وصرح الحياني قائلاً: «نحن نرضخ للفلسطينيين، إنهم ينتصرون علينا»، وأضاف في مقابلة مطولة أدلى بها مؤخراً لموقع «ميداء» الإلكتروني اليميني، ونقل هنا ملخصاً لها: «إن وتيرة عمليات الهدم التي تقوم بها الإدارة المدنية متخلّفة كثيراً عن وتيرة سيطرة الفلسطينيين على مساحات متزايدة من الأراضي في منطقة غور الأردن.. إننا نخسر منطقة الغور لصالح الفلسطينيين والأوروبيين». وبحسب قول رئيس هذا المجلس الاستيطاني فإن هناك في منطقة غور الأردن وحدها، والتي تشمل أراضي تصل مساحتها إلى ٨٤٠ ألف دونم، آلاف البيوت والمباني الفلسطينية «غير المرخصة» من قبل السلطات الإسرائيلية. وادعى أن الإدارة المدنية، وهي الهيئة المسؤولة عن إدارة النشاطات المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية «لا تعطي أرقاماً دقيقة» بشأن حجم المباني والبيوت الفلسطينية المشيدة بصورة غير قانونية. وأضاف: «على ما يبدو فإن الأرقام لا تصب في مصلحة الإدارة المدنية»، وتابع الحياني مدعياً أنه توجه بطلب إلى «وحدة تنسيق» أعمال الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية (المحتلة)، وهي الوحدة المسؤولة عن الإدارة المدنية، للحصول على المعطيات الدقيقة بشأن كمية المباني الفلسطينية التي شيدت بصورة غير قانونية في منطقة ج. بصورة عامة، وفي منطقة غور الأردن بشكل خاص، وعدد أوامر الهدم التي أصدرت لهنه لثي دون إجابة.

بحسب الموقع الذي أجرى هذه المقابلة، صحيح أن الإدارة المدنية لا توفر معطيات دقيقة، غير أن إدعاءات الحياني حول التسبب والتراخي في تطبيق القانون على المباني الفلسطينية غير القانونية تجد سنداً لها في معطيات الماضي. ففي العام ٢٠١٤ نشرت حركة يمينية تدعى «رغافيم» تقريراً يحلل معطيات الإدارة المدنية، ويثبت كيف أنه ومن أصل ٣٥ ألف بناية فلسطينية شيدت بصورة غير قانونية في مجمل مناطق ج، والتي تخضع لسيطرة إسرائيلية كاملة وتشتمل ٨٨٪ من مساحة منطقة غور الأردن، بلغ عدد ملفات المراقبة على مثل هذه المباني ١٢٥٧٧ ألف ملف، أي حوالي الثلث فقط.

كما يستدل من التقرير أنه جرى بين عامي ٢٠١٠-٢٠١٢، تنفيذ أوامر هدم ضد ٦٦٢ بناية فلسطينية غير قانونية، ولكن منها فقط ٥١ بناية سكنية، بينما الباقي عبارة عن خيام وتخشيبات وحظائر، ومحال خردة للسيارات. في المقابل فقد نفذت الإدارة المدنية في ذات الفترة أوامر هدم ١٢٧٤ بناية سكنية تعود لإسرائيليين، وهو معطى يزيد بنحو ٢٥٠٪ عن حجم مبان فلسطينية أصدرت السلطات الإسرائيلية أوامر بهدمها. ويقول الحياني إنه طرأت منذ نشر التقرير زيادة ملحوظة في حجم البناء الفلسطيني غير المرخص قانونياً، لكن الإدارة المدنية تواصل، حسب إدعاءه، التركيز بالذات على البناء الاستيطاني اليهودي في الضفة الغربية.

وقال الحياني إن وزير الخارجية الأميركي السابق جون كيري، صرح بأنه يوجد ويطبق في المناطق الفلسطينية قانون خاص بالفلسطينيين، وقانون مختلف للمستوطنين اليهود. وأردف الحياني قائلاً: «يؤسفني القول إن كيري محق، إنما فقط بالمعنى العكاس لما قصد. فالإدارة المدنية تظهر عجزاً في كل ما يتعلق بتطبيق القانون على البناء الفلسطيني غير القانوني، بينما توجد لدى رجالات هذه الإدارة، من جهة أخرى، دافعية زائدة لتطبيق القانون على البناء الإسرائيلي غير المرخص».

وأضاف أن رجالات الإدارة المدنية يتعاملون معه «بصورة متعرجة ومتعالية»، وهم يعتقدون أنهم أبطال يستقون على لثقة أحافظ على القانون، بينما لا يفعلون ذلك تجاه الفلسطينيين الذين ينتهكون القانون.

وتابع رئيس مجلس المستوطنات في غور الأردن إدعاءاته قائلاً: «إن الفلسطينيين يسخرون منا، لأنهم يدركون بأنهم كلما أخذوا أكثر بالثقل، وكلما أقاموا تجمعات أخذت في الازدياد من المباني غير القانونية، فإن فرصة إخلاصهم تغدو أقرب إلى الصفر. نحن نكافئ الخارجيين عن القانون عوضاً عن معاقبتهم، ونشجعهم على المضي قدماً في بناء المزيد من التجمعات السكنية، وهم يعلمون بأننا في نهاية المطاف، لا نقوم بشرعنة المباني غير القانونية التي يقيمونها وحسب، بل نمول إقامتها أيضاً، وهو أمر يشكل سخافة صارخة، وأمر مايفيا للعقل والمنطق».

الفلسطينيون والأوروبيون

يفرضون وقائع على الأرض!

من المنتظر أن تحتفل، المستوطنات اليهودية في منطقة غور الأردن العام القادم بمناسبة مرور ٥٠ عاماً على قيامها.

متابعات

إسرائيل و«الصفحة الجديدة» بين مصر وحماس!

اعتبرت ورقة تقدير موقف صادرة عن «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، مؤخرا، أن فتح «صفحة جديدة» بين مصر وحركة حماس، يشكل «امتحانا هاما للتنسيق الأمني الذي ازدهر في السنوات الأخيرة بين إسرائيل ومصر على خلفية مواجهتهما المشتركة لتحديات الإرهاب في سيناء وعزة». وكان وفد من حماس، ضم نائب رئيس المكتب السياسي للحركة إسماعيل هنية، وعضو مكتبها السياسي موسى أبو مرزوق وروحي مشتهي، قد زار القاهرة، في نهاية كانون الثاني الماضي، والتقى مع مسؤولين أمنيين في مقدمتهم رئيس المخابرات المصرية، اللواء خالد فوزي. وفي وقت لاحق من شباط الماضي، زار القاهرة وفد آخر من حماس، ضم ممثلا عن ذراع الحركة العسكري كتائب عز الدين القسام.

وأفادت تقارير صحافية بأن وفد حماس السياسي وافق على مطالب مصرية تتعلق بوقف نقل أسلحة وتسلسل مقاتلين عبر الأنفاق عند الحدود بين قطاع غزة وسيناء ومنع عناصر من التنظيمات الجهادية المتطرفة في سيناء من استخدام القطاع كقاعدة لانطلاق هجمات ضد قوات الأمن المصرية في سيناء، وأعلنت حماس أنها حريصة على «عدم التدخل في الشؤون الداخلية» المصرية، في تلميح إلى التزامها بعدم الوقوف إلى جانب حركة الإخوان المسلمين التي يحاربها نظام الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، كما سلمت مصر حماس قائمة مطلوبين، واتفق على نظام لفتح معبر رفح، وتوسيع العلاقات التجارية بين مصر وغزة، وتوقف التهمات الإعلامية وتوسط مصر بين حماس وإسرائيل، وكذلك بين حماس وحركة فتح في سياق جهود المصالحة الوطنية. ويذكر أن العلاقات بين القاهرة وغزة تدهورت بشكل خطير في أعقاب الانقلاب العسكري في مصر وإسقاط حكم الإخوان المسلمين وعزل الرئيس محمد مرسي، في تموز العام ٢٠١٣، واتهمت مصر حماس بأنها «ذراع عسكري» للإخوان المسلمين في مصر وأنها شاركت في عمليات إرهابية، بينها اغتيال النائب العام هشام بركات، في تموز العام ٢٠١٥.

واعتبرت ورقة تقدير الموقف الصادرة عن «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب التحول الحاصل في العلاقة بين مصر وحماس أنه ناجم عن تقاطع مصالح متبادلة للجانبين في عدة مجالات. «في المجال الأمني، اعترفت مصر بأهمية التعاون مع حماس من أجل ممر فرع تنظيم 'داعش' في سيناء... بينما حماس، من جهتها، معنية هي أيضا في منع العلاقات بين جهات سلفية - جهادية تتآمر على حكمها في القطاع وبين شركاء إيديولوجيين في سيناء». وأضافت ورقة تقدير الموقف أنه في المستوى السياسي «مصر معنية بتعزيز مكانتها بأنها الجهة الإقليمية المهيمنة في قطاع غزة، والقادرة على تحقيق وحدة الصف الفلسطيني والتمهيد لاستئناف عملية السلام». واعتبرت الورقة أنه بنظر المراقبين من الأفضل البحث في إمكانية التوصل إلى تفاهات متبادلة مع حماس على أن «دفعها نحو أحضان دول خصم إقليمي، مثل تركيا وقطر وإيران»، وضبط وتخفيف العلاقات بين حماس وحركة الإخوان المسلمين في مصر «ولا تشكل قبضة أمام تسوية سياسية مع إسرائيل». كما أن مصر معنية بلعب دور وسيط مقبول على طرفي المصالحة الوطنية الفلسطينية، وأيضا في مفاوضات حول تبادل أسرى بين حماس وإسرائيل. وقالت الورقة إنه «ينظر مصر، هذه الأدوار سترفع من شأن مصر إقليميا ودوليا كمرساة للاستقرار في الشرق الأوسط وتمتدحها أوراقا بالغة الأهمية أمام الإدارة الأمريكية الجديدة. بينما بالنسبة لحماس، فإن محاولاتها للالتفاف على مصر بمساعدة أوصياء إقليميين آخرين عليها لم تحقق شيئا، لأن نقل المساعدات إلى القطاع متعلق بالتعاون مع مصر. كما أن هؤلاء الأوصياء أثبتوا عدم نجاعتهم كوسطاء بين حماس وإسرائيل».

واعتبرت ورقة تقدير الموقف أن ثمة جانبيا سياسيا آخر في خلفية التقارب بين مصر وحماس، «يتعلق بالأزمة الحاصلة في الأشهر الأخيرة بين القاهرة ورام الله في أعقاب زيادة دفع العلاقات بين السلطة الفلسطينية وبين قطر وتركيا، وعدم موافقة (الرئيس الفلسطيني) محمود عباس على دعم محمد دحلان، المقرب من مصر، في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية. وكذلك الأمر بالنسبة لحماس أيضا، إذ أن المصالح المشتركة بينها وبين دحلان، الذي يشكل معارضة لزعامة عباس في السلطة الفلسطينية، هي أساس مريح للحوار مع مصر».

وتابعت الورقة أنه في الناحية الاقتصادية، سيسهل عبو البضائع إلى القطاع عبر بوابة معبر رفح، وبصورة شرعية، تخفيفا للضائقة الاقتصادية التي يعاني منها القطاع والتي يعاني منها سكان سيناء أيضا، مشيرة إلى أن هذه الضائقة دفعت سكان سيناء إلى التعاون مع «ولاية سيناء»، فرع «داعش» في شبه الجزيرة، ومن شأن فتح معبر رفح، بالنسبة لحماس، أن يشكل بوابة إلى العالم في أعقاب تدمير مصر للأنفاق بين القطاع وسيناء، وتأمّل مصر بأن يتقوى تحسين العلاقات مع حماس إلى تحسين شرعية النظام المصري لدى الرأي العام المصري والعربي، وبأن يسحب البساط من تحت أقدام الذين يتهمون مصر بالتعاون مع إسرائيل في حصار غزة... وسيكون بإمكان حماس أيضا التلويح بتحسين العلاقات مع مصر كإجناز أمام الرأي العام المحلي». وبحسب ورقة تقدير الموقف، فإن التفاهات بين مصر وحماس «تعبّر عن براغماتية سياسية صحيحة في الوقت الراهن، لكن لا ينبغي تحليلها في هذه المرحلة على أنها تعبّر عن تغيير عميق لدى أي من الجانبين، فاللبنية المصرية لن تخفف من محاربة النظام للإخوان المسلمين، واستجابة حماس لجزء من المطالب الأمنية المصرية لا تشكل انسحابا من التزامها المبدئي بالضلال ضد إسرائيل أو من أسس إيديولوجية الإخوان المسلمين.

بالنسبة لإسرائيل، رأت ورقة تقدير الموقف أن «على إسرائيل التأكد من أن التفاهات الأمنية الأخذة بالتلويح بين مصر وحماس لا تبقي لحماس نفرة 'شرعية' لتحرير السلاح، من خلال تجاهل مصري المكشوف أو ميطن حيال تعاطف الجوزية ضد إسرائيل، ومن أجل منع الجزء الذي ميز محاربة نظام مبارك لانفاق التحرير، فإن إسرائيل مطالبة بأن توضح للقاهرة الفشل البنوي، والخطير بالنسبة لمصر أيضا، الكامن في أي تسوية تمنع حماس تسهيلات على حساب أمن إسرائيل ولا تتطرق إلى محاربة الإرهاب في سيناء وغزة».

من الجهة الأخرى، فإنه «إذا التزمت التفاهات بين مصر وحماس بالاحتياجات الأمنية الإسرائيلية، فإنه لا قد تخدم مصلحة إسرائيل من عدة نواح. أول، تخفيف الضائقة الإنسانية في قطاع غزة والتي يمكن أن تتدرج نحو إسرائيل، واستمرارها قد يشكل وقودا لاشتعال جولة عسكرية جديدة ضد حماس؛ ثانيا، تقويض العلاقات المتبادلة بين حماس والتنظيمات السلفية - الجهادية في سيناء التي تشكل تهديدا محتملا على أمن إسرائيل وعقبة أمام جهود مصر من أجل تحقيق الاستقرار الأمني الداخلي وتحسين وضعها الاقتصادي؛ ثالثا، تقوية تبعية حماس لمصر سيضعف مفرزات الحركة للتوجه إلى مواجهة عسكرية مع إسرائيل، ويعزز مكانة مصر كوسيط ناجح وقادر على إنهاء سريع لآزمات مستقبلية بين حماس وإسرائيل».

وخلصت ورقة تقدير الموقف إلى دعوة مصر وإسرائيل إلى «إجراء حوار إستراتيجي يضع أمامه هدف بلورة تفاهات طويلة الأمد حيال مستقبل قطاع غزة من أجل إنشاء واقع جديد يخدم مصلحة الدولتين. والضائقة المتعددة الجوانب التي تواجهها حماس في الوقت الراهن، من الداخل والخارج، تسمح لإسرائيل ومصر أن تصقل الخيارات الماثلة أمام الحركة بين البراغمية والسياسية مقابل ترميم اقتصادي من جهة، وبين التمسك بالكفاح العنيف والذي يعني تعميق عزلة القطاع من الجهة الأخرى. إضافة إلى ذلك، ينبغي الحرص على أن الامتيازات الاقتصادية التي ستسمح للقطاع لا تؤدي إلى تقوية غير مراقبة لمكانة حماس على حساب حركة فتح، وأن تركز هذه الامتيازات على تحسين حياة السكان الفريين».

كرّر رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، في السننتين الأخيرتين، الحديث عن تسوية سلمية إقليمية، وأن تسوية الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني هي أحد بنود تسوية كهذه. وطرح نتنياهو رؤيته هذه خلال لقائه، الشهر الماضي، مع الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، الذي رحب بهذه الفكرة. وفي موازاة ذلك، توالفت تقارير إعلامية عديدة عن تقارب بين إسرائيل وبين دول عربية، هي الأساس مصر والأردن، اللتان توجد بينهما وبين إسرائيل اتفاقيتا سلام، وأيضا بين إسرائيل وبين السعودية ودول الخليج، التي لا توجد بينها اتفاقيات سلام.

وظهر عمق علاقات كهذه، خصوصا بين إسرائيل وكل من مصر والأردن، بكشف صحيفة «هآرتس»، في ١٩ شباط الماضي، عن قمة سرية جمعت بين نتنياهو والرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، والملك الأردني عبد الله الثاني، ووزير الخارجية الأمريكي السابق، جون كيري، في مدينة العقبة، في ٢١ شباط من العام الماضي.

ويبدو أن النزاعات والأزمات في الشرق الأوسط تصب في مصلحة إسرائيل. وبين أسباب ذلك هو تعامل الأنظمة العربية مع هذه النزاعات والأزمات، وتدخّلها إلى جانب طرف فيها ومعاداة الطرف الآخر، لنتلقى بذلك مع مصالح إسرائيل. وكانت النتيجة بالنسبة للفلسطينيين أن إسرائيل تواصل تعنتها ضد حل الدولتين، إذ لم يتردّد نتنياهو في رفض المبادرة التي طرحها كيري في قمة العقبة السرية، والتي تمحورت حول حل الدولتين، وطرح خطة لا تشمل هذا الحل. كما أعلن في ٢٢ شباط الفائت، خلال لقائه مع نظيره الاسترالي، عن رفضه حل الدولتين وطرح فكرة الحكم الذاتي للفلسطينيين في جزء من الضفة الغربية.

وتشير التقارير المنشورة في وسائل إعلام إسرائيلية إلى أن «الدفع» الحاصل في العلاقات بين إسرائيل ودول عربية، تصفها إسرائيل بأنها «دول سنية معتدلة»، نابع من التطورات الجيو - سياسية الحاصلة في الشرق الأوسط، منذ بداية العقد الحالي، وخصوصا على ضوء الهزة الإقليمية التي تعرف باسم «الربيع العربي» والتقاطب بين السعودية ودول الخليج وبين إيران. ونتيجة لذلك التقاء المصالح الأمنية بالأساس والسياسية أيضا بين الدول العربية وإسرائيل.

عن هذه العلاقات الناجمة عن أوضاع شائكة ومعقدة في الشرق الأوسط، استعرضت دراسة صدرت مؤخرا عن «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، العلاقات بين إسرائيل وبين «دول عظمى إقليمية»، هي بالأساس مصر والسعودية وتركيا، وهي علاقات تحكم بالأساس إلى مصالح الأنظمة في الدول الأربع المذكورة، ولا تحتل القضية الفلسطينية مكانة عالية في هذه العلاقات، إلا في حالة تركيا وبصورة نسبية قياسا بالدولتين العربيتين الأخريين. كما تقول هذه الدراسة أن السياسة الأمريكية، المتحفظة من سياسات الأنظمة في هذه الدول وتجاه النزاعات الإقليمية، لعبت دورا في تزايد «دفع» هذه العلاقات.

مصر وإسرائيل: «مصلحة إستراتيجية»

اعتبرت الدراسة أن السيسي متوجس حيال الدعم الأمريكي له، وذلك لسببين أساسيين. السبب الأول يتعلق بطلب إدارة الرئيس الأمريكي السابق، باراك أوباما، من الرئيس المصري الأسبق، حسني مبارك، الاستقالة في أعقاب «ثورة ٢٥ يناير» العام ٢٠١١، على الرغم من العلاقات الوطيدة بين الولايات المتحدة ونظام مبارك طوال ثلاثين عاما. وبحسب الدراسة، فإن «الرسالة الكامنة بهذا الطلب هي أنه لا ينبغي على الحكومة المصرية أن تتوقع دعما أميركيا أثناء أزمة».

السبب الثاني يتعلق برد الفعل الأميركي على الانقلاب العسكري في مصر، في العام ٢٠١٣، وعزل الرئيس محمد مرسي، وحكم الإخوان المسلمين. فقد عبرت الولايات المتحدة عن عدم رضاها من صعود نظام عسكري من خلال تجويد بيع أسلحة متطورة لمصر، بينها طائرات مقاتلة من طراز «إف ١٦» ومروحيات مقاتلة من طراز «إباتشي». ورغم إعلان أوباما عن إنهاء هذا التجويد، في العام ٢٠١٥، لكنه أعلن عن إنهاء تحويل تمويل نقدي «إلى مصر بحلول العام ٢٠١٨».

ورأت الدراسة أن التعاون بين مصر وإسرائيل يستند إلى «مصلحة إستراتيجية» مشتركة، تتمثل بمحاربة تنظيم «ولاية سيناء» وهو فرع تنظيم «داعش» في مصر، ومحاربة حركة حماس التي تسيطر على قطاع غزة، باعتبار أنها فرع لحركة الإخوان المسلمين. ويبدو أن إسرائيل مستاءة الآن في أعقاب حدوث انفراج معين في العلاقة بين مصر وحماس (اقرأ عن ذلك في مكان آخر من الصفحة).

وترى إسرائيل بحماس وتنظيم «ولاية سيناء» أنهما تشكلان خطرا على مصالحها، «بسبب إمكانية أن تتسببا بانهايار واحدة من الحكومتين العربيتين اللتين وقعتا على اتفاق سلام مع إسرائيل. ويعني تدهور مصر إلى حالة فوضى نشوء دولة فاشلة يبلغ عدد سكانها ٩٠ مليون نسمة عند حدود إسرائيل الجنوبية، ولدى التدقيق في التصعيد المباشر الذي توجهه حماس لإسرائيل، وحقبة أن معظم السكان في إسرائيل موجودون في مرمى الصواريخ التي خزنتها حماس في غزة، تجعل هذه الحركة الهمزة غير الدولية الثانية من حيث تطورتها بعد حرب الله».

ورغم أن تنظيم «ولاية سيناء» لم ينفذ هجمات ذات أهمية ضد إسرائيل منذ أن أعلن ولاء لتنظيم «داعش»، إلا أن هذا التنظيم، عندما كان يسمى نفسه «انصار بيت المقدس»، شن هجوما كبيرا نسبيا، عندما تسلس عناصره من سيناء إلى إسرائيل، في العام ٢٠١١، وقتل عددا من الجنود والمدنيين الإسرائيليين. وتوقع مسؤولون أمنيون إسرائيليون، في أيلول الماضي، أن «ولاية سيناء» سينفذ هجوما كبيرا ضد إسرائيل في مرحلة معينة في المستقبل القريب. وبحسب الدراسة فإن ثمة تعاونا بين حماس و«ولاية سيناء»، وأن هجمات الأخير ضد قوات الأمن المصرية ساعدت في تمكّن حماس من نقل أسلحة إلى قطاع غزة تمهيدا لحرب مقبلة مع إسرائيل.

وقالت الدراسة إنه على الرغم من أن قسما كبيرا من التعاون الأمني بين إسرائيل ومصر يجري بالسر، لكن هناك أدلة كثيرة تؤكد تعزيز العلاقات بينهما منذ صعود السيسي إلى الحكم. وأضافت الدراسة أنه إلى جانب التعاون الاستخباراتي، فإن «إسرائيل نفذت هجمات بواسطة طائرات من دون طيار أيضا ضد مسلحي «ولاية سيناء» في الأراضي المصرية وبوجوب طلب القاهرة». كذلك فإن إسرائيل وافقت على إدخال مصر قوات إلى شمال سيناء بحجم أكبر بكثير مما تنص عليه اتفاقية السلام بين الدولتين، وذلك من أجل محاربة التنظيمات الجهادية في شبه الجزيرة، «وفي المقابل تعمل مصر دون هوادة من أجل تدمير الأنفاق بين غزة وسيناء، والرئيس السيسي صرح على الملأ أنه يجري 'محادثات كثيرة' مع رئيس الحكومة نتنياهو». وتابعت الدراسة أنه «من أجل الحفاظ على النظام في القاهرة، الذي يتعاون مع إسرائيل ويواجه تحديات، فإن منظمة إيباك الداعمة لإسرائيل

دراسة صادرة عن «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب:

علاقات إسرائيل مع مصر والسعودية تحكّمها "مصالح أمنية مشتركة" بقيت تركيا خارجها!



نتنياهو يستقبل وزير الخارجية المصري سامح شكري في تموز الماضي.

(في الولايات المتحدة) تجندت للعمل في الحلبة الدبلوماسية من أجل إلغاء تجويد المساعدات الأميركية لمصر واستئناف تزويد القاهرة بأسلحة متطورة».

السعودية وإسرائيل: «تعاون غير رسمي»

بحسب الدراسة، فإنه على غرار مصر، «سعت السعودية أيضا إلى التعاون مع إسرائيل خلال فترة فتور علاقتها مع واشنطن. فقد شدد «الربيع العربي» على الفجوات بين السعودية والولايات المتحدة في عدة جهات، تشمل مصر وسورية. ومن وجهة النظر السعودية، فإن الولايات المتحدة أقصت الرئيس حسني مبارك، الذي كان حليفا مقربا منها، عن الحكم، في أعقاب موت بضع مئات احتجاجا ضده، لكنها، بصورة نسبية، فعلت القليل جدا من أجل اطاحة (بشار) الأسد من الحكم في سورية، حليفة إيران. رغم المجازر البشعة التي نفذها بحق مواطنيه».

وأضافت الدراسة أن السياسة الأميركية في الشرق الأوسط جعلت السعودية تشكل في «مصادقية واشنطن» في المستقبل. «في المقابل، فإن دعم السعودية لتنظيمات الجهاد في سورية، مثل «جبهة فتح الشام» (جبهة النصرة سابقا) بهدف إسقاط الأسد، اعتبرته جهات أميركية رسمية خطوة تشكل خطرا على الأمن القومي الأمريكي. والمحادثات مع إيران وتوقيع الاتفاق النووي زادا مخاوف السعودية من تخلي واشنطن عنها، بينما لم ينجح الرئيس أوباما في تهدئة مخاوف السعودية حيال الدعم الأميركي».

وخلافا لهذا التوتر في العلاقات الأميركية - السعودية، قالت الدراسة إن «إسرائيل والمملكة السعودية قريبتان بوجهات النظر والتقديرات حيال العديد من التهديدات الإقليمية. والقضية الأكثر مثارا لقلق الدولتين هي إحباط تطעות إيران في كل ما يتعلق بالتدخل الإقليمي وانتشار السلاح النووي. وإسرائيل والسعودية متفتحتان أيضا على أن تقلص قدرات حزب الله ومنظمات أخرى موالية لإيران في المنطقة هو عنصر هام في أي مجهود يرمي إلى إحباط أهداف إيران من أجل تضيوش النظام الإقليمي. وتولي إسرائيل والمملكة أولوية ثانوية لهزيمة تنظيمات سنية متطرفة مثل القاعدة وداعش. ورغم أن هذه التنظيمات تشكل تهديدا محدودا للجيشين العمريين الإسرائيلي والسعودي، لكنها تشكل تهديدا خطيرا على حليفتيهما اللتين تواجهان خطرا، وهما مصر والأردن».

وأضافت الدراسة أنه على الرغم من عدم وجود علاقات رسمية بين إسرائيل والسعودية، إلا أن مصالحهما المشتركة «جعلتهما تعملان من أجل أهداف مشابهة في قضايا إقليمية مركزية. والمعلومات المكشوفة حول التعاون الإسرائيلي - السعودي في قضية البرنامج النووي الإيراني ليست كثيرة، لكنا كلتا الدولتين تتشاركان غاية مشتركة، وهي إضعاف القوى في سورية التي تتلقى دعما إيرانيا. وفيما تسلح السعودية وتعمل منظمات متمردين تحارب محور إيران - حزب الله - سورية، فإن إسرائيل ما زالت خصما بارزا لحزب الله وعلى ما يبدو أنها اغتالت عددا من كبار قادته».

إلى جانب ذلك، فإن «إسرائيل والسعودية تبدلان جهودا من أجل الحفاظ على النظام القائم في دول مثل الأردن، فالإسرائيليون يزودون غالبا الخبرات والتدريبات في المجال الأمني، بينما تحافظ السعودية على أن يكون اقتصاد هذه الدول متحررا من الديون، بواسطة هبات ومساعدات».

إسرائيل وتركيا: تغيير المصالح المشتركة

لفتت الدراسة إلى وجود توتر في العلاقات الأميركية - التركية، حاليا، وذلك في أعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة ضد حكم الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، وحزب العدالة والتنمية، في تموز الماضي. وقد عبر أردوغان عن استيائه من انعدام رد فعل أميركي ضد محاولة الانقلاب، ومن أنه في مقابل ذلك، هاتفه كيري ليحذره من ممارسة القوة المفرطة ضد الضالعين في الانقلاب. وتزايد التوتر بعد رفض واشنطن تسليم أنقرة رجل الدين التركي فتح الله غولن- المقيم في مناه في الولايات المتحدة، وتتهمه أنقرة بأنه مدير محاولة الانقلاب الفاشلة. ويأتي هذا التوتر التركي - الأميركي في وقت تشهد فيه العلاقات التركية - الإسرائيلية انفراجا معينيا في أعقاب تدهور العلاقات بينهما منذ نهاية العام ٢٠٠٨، بسبب العدوان الإسرائيلي على غزة، ووصل حد توقف العلاقات الدبلوماسية في العام ٢٠١٠، في أعقاب مهاجمة سلاح البحرية الإسرائيلية للسفينة «مافي مرمرة» التي كانت ضمن أسطول الحرية كسر الحصار عن غزة ومقتل ١٠ نشطاء أتراك.

لكن يبدو أن العلاقات بين تركيا وإسرائيل في «عصرها الذهبي»، كانت كفيلة بانفراج العلاقات بينهما بعد توقيع اتفاقية «إعادة تطبيع العلاقات» بينهما. ففي «العصر الذهبي»، منذ الثمانينيات وحتى العام ٢٠٠٨، كانت العلاقات بين الجانبين وطيدة جدا، خاصة في الناحية الأمنية. وكانت تركيا تسمح للطيران الإسرائيلي بتفنيذ طلعات جوية حرة عند حدودها مع سورية والعراق وإيران لغرض جمع معلومات استخباراتية، كذلك فإن سلاح الجو الإسرائيلي كان يجري تدريبات في تركيا.

من جانبها اعتبرت تركيا دائما أن سورية تشكل خطرا على أمنها بسبب إيوائها أعضاء حزب العمال الكردستاني، الذي ينفذ هجمات في تركيا من أجل انفصال الإقليم الكردي عنها. وفي أعقاب ضغوط عسكرية مارستها تركيا وإسرائيل ضد سورية، قرر الرئيس السوري السابق، حافظ الأسد، طرد زعيم حزب حزب العمال الكردستاني، عبد الله أوجلان، من سورية في العام ١٩٩٨.

وعندما رفضت الولايات المتحدة ودول غربية تزويد أنقرة بقسام من الأسلحة المتطورة، التي احتاجتها تركيا لمحاربة حزب العمال الكردستاني، قامت إسرائيل بتزويدها بعقائد عسكرية وتكنولوجي، كما حشنت إسرائيل طائرات مقاتلة تركية من طراز «إف ٥» و«إف ٥» وابتاعتها صواريخ جو - جو من طراز «فايتون ٤».

وبحسب الدراسة، فإنه طالما كانت إسرائيل والفلسطينيين - وثيقة ومعلنة حيال التهديد السوري، وكان لعملية السلام في سنوات التسعين تأثير بالغ على السياسة التركية تجاه إسرائيل. وهذه السياسة كانت ملاصقة للحكومات التركية، وحتى الحكومات العلمانية، قبل صعود حزب العدالة والتنمية الإسلامي إلى الحكم، في العام ٢٠٠٢. ومثل على ذلك أنه عندما سنت إسرائيل «قانون القدس» في العام ١٩٨٠، الذي أقر أن القدس الشرقية والغربية هي العاصمة الموحدة لإسرائيل، خفضت تركيا مستوى تمثيلها في السفارة في تل أبيب. لكن بعد مؤتمر السلام في مدريد، العام ١٩٩١، أعادت علاقاتها بالكامل مع إسرائيل، وحاولت لعب دور في التوصل لاتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين».

لكن منذ مطلع العقد الماضي، في أعقاب «تراجع التهديد السوري في الأجندة التركية» واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، في العام ٢٠٠٠، «بدأ المفهوم التركي للتهديد يتغير». وفي موازاة ذلك «بدأت» مخاوف إسرائيل تتصاعد تجاه حزب الله المدعوم من إيران وسورية». وفي أعقاب العدوان على غزة في نهاية العام ٢٠٠٨، كان غضب أردوغان بالغا على المستوى الشخصي، لأنه كان منشغلا حينذاك ببذل جهود دبلوماسية وجولات مكوكية من أجل التوصل إلى سلام بين إسرائيل وسورية، والعدوان أظهره كمن يتعاون مع إسرائيل أو كمن لا يفقه شيئا مما يحدث حوله. وتدهورت العلاقات التركية - الإسرائيلية إلى حضيض غير مسروق في أعقاب مهاجمة السفينة «مافي مرمرة».

واعتبرت الدراسة أن لمحاولات تركيا غير الناجحة حتى الآن من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي تأثيرا على علاقتها مع إسرائيل. فقد طالب الاتحاد الأوروبي تركيا بتنفيذ خطوات باتجاه زيادة الديمقراطية، «التي تعني إضعاف التأثير العسكري على السياسة التركية. ويعني ذلك أن تلك القوى التي سعت إلى دفع العلاقات بين تركيا وإسرائيل في «العصر الذهبي» فقدت الكثير من تأثيرها على السياسة التركية. والأمر الثاني، هو أن فشل الجهود للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي دفع تركيا إلى إدارة ظهرها إلى الغرب والبحث عن دور قيادي بارز أكثر في الشرق الأوسط».

وكان تبني موقف عدائي تجاه إسرائيل مجديا في السياسة الداخلية». واستبعدت الدراسة أن يؤدي اتفاق إعادة تطبيع العلاقات بين تركيا وإسرائيل إلى عودة العلاقات إلى ما كانت عليه في «العصر الذهبي». وقالت الدراسة إن «إسرائيل وتركيا لديهما سلم أولويات أمني مختلف. فمحور إيران - سورية - حزب الله ما زال التهديد الأكبر على أمن إسرائيل في الأمد القصير. وعلى عكس ذلك، ورغم أن تركيا عملت في البداية من أجل مزع القوي المؤيدة لـ محور المقاومة» في الحرب الأهلية في سورية، من خلال دعمها لمنظمات المتمردين السوريين، فإنه يبدو أن هذا الموقف تراجع بسبب قلقها الأكبر حيال الانتشار الكردي. ورغم أن تركيا ترى بإيران منافسة إقليمية، لكنها تولي اهتماما أكبر للقضية الكردية، وهذه مصلحة مشتركة بينها وبين إيران وسورية. وتظل إسرائيل إلى الإخوان المسلمين كتهدية أمني مركزي، بينما تعتبرهم أنقرة قنوات يمكن استخدامها من أجل توسيع تأثيرها بواسطتهم، ورغم أن اتفاق إعادة تطبيع العلاقات نص على إبعاد قياديين من حماس من تركيا لكن تركيا لم تنفذ هذا البند». وخلصت الدراسة إلى أن العلاقات التجارية المزدهرة بين الدولتين ليست مرهونة بتوثيق العلاقات في نواح أخرى.

٧٢٪ من الإسرائيليين يؤيدون السماح بالزواج المدني والحكومة تعارض!

* ما بين ٩٪ إلى ١١٪ من الأزواج الإسرائيليين يبرمون عقود زواج مدني في الخارج * سطوة المتدينين على الحكم تمنع السماح بسن قانون يجيز الزواج المدني * ٢٥٠ ألفاً لا تعترف المؤسسة الدينية بيهوديتهم ليس لهم خيار إبرام عقد زواج في إسرائيل * سنويًا يولد ٤ آلاف طفل غير معترف بيهوديتهم وتنتظرهم تعقيدات حياة كثيرة * تقرير ثالث عن قوانين وأنظمة الإكراه الديني في إسرائيل *

كتب برهوم جرابيسي:

أسقطت الهيئة العامة للكنيست في الأيام الأخيرة مشروع قانون يقضي بالسماح بعقد الزواج المدني، الذي يعترف به القانون الإسرائيلي، شرط أن يكون مبرما في أي من دول الخارج. إذ أن القانون يسمح فقط بعقود الزواج الدينية. وهذا واحد من أبرز ثلاث ملفات متعلقة بقوانين الإكراه الديني، وهي قضايا الحلال اليهودي، وأنظمة "قدسية السبت والأعياد"، وقضية الزواج، والتي هي ذات ارتباط وثيقة بمسألة "من هو يهودي".

وتحاول أحزاب وحركات مختلفة منذ ما لا يقل عن أربعة عقود تمرير قانون يسمح بالزواج المدني، إلا أن جميع هذه المبادرات تسقط الواحدة تلو الأخرى. وشهدنا أحزابا وكتلا برلمانية كانت تطرح مثل هذه القوانين، طالما فقط هي في المعارضة، وتمنع عنها حينما تكون في الحكم، وبشكل خاص إذا كانت أحزابا دينية مترتبة شريكة في تلك الحكومات.

ومن أبرز الأحزاب التي أدرجت الزواج المدني في برامجها الحزبية، وما تزال تتمثل في الكنيست، حركة "ميرتس" اليسارية الصهيونية، وحزب "يسرائيل بيتينو (إسرائيل بيتنا)". بزعماء أيفيدور ليبيرمان، وحاليا أيضا حزب "يوجد مستقبل".

فلى حزب ميرتس هذا أحد المطالب المركزية، التي تندرج في إطار سعيه لصد قوانين الإكراه الديني على المجتمع. وهو ثابت في مطالباته، وي طرح مشاريع قوانين في كل واحدة من الولايات البرلمانية. وقد يكون هذا بدرجة أقل لدى حزب "يوجد مستقبل"، الذي نائبة منه بادر لمشروع القانون قبل أيام. أما حزب "يسرائيل بيتينو" فإن هذا المطالب لديه نابع من أن أكثر شريحة متضررة من عدم وجود زواج مدني، هي المهاجرون منذ سنوات التسعين ولاحقا، خاصة من دول الاتحاد السوفياتي السابق، الذين يشكلون قاعدة مركزية لدى جمهور مصوتي "يسرائيل بيتينو". وهو حزب يتزعمه من هذا الملق ببناء أي موقفه السياسي، إذ يبادر للقانون حينما يكون في صفوف المعارضة، ويمتنع حينما يكون في الائتلاف، أو أنه يبادر للقانون وهو في الائتلاف حينما يسعى إلى خلق أزمة ائتلافية لتحقيق مكاسب أخرى.

وحسب التقديرات فإنه سنويًا يعقد ما بين ٨٥٠٠ إلى ١٠ آلاف زوجين عقود زواجهم كعقود زواج مدنية، وهم يشكلون ما بين ٤٪ إلى ٧٪ من إجمالي الذين يبرمون عقود زواجهم سنويًا. وهذه نسبة تعد ماثلة، من ناحية المطالبين بالسماح بإبرام عقود زواج مدني. وحسب تقارير سابقة، فإن كلفة السفر إلى الخارج، وإيام الإقامة الضرورية لانتمام المهمة، تشكل عائقا أمام الآلاف ممن يرغبون بإبرام عقود زواج مدني. ما يعني من ناحية أطر اجتماعية، أن الكلفة تشكل عائقا أمام الشرائح الفقيرة إذا ما اختار أزواج منها إبرام عقود زواج مدني.

والعامل الأساس الذي يمنع سن قانون الزواج المدني، هو سطوة الأحزاب الدينية على كل القوانين والأنظمة التي لها علاقة بـ "الطابع اليهودي" للدولة، وهذا بدأ فور الإعلان عن الكيان الإسرائيلي في العام ١٩٤٨، وحينما كانت الأحزاب الدينية، وقوة المتدينين بين الجمهور اليهودي، أقل بما لا يقاس عما هي اليوم. إلا أن الأحزاب والقوى الصهيونية أرادت من هذه القوانين تأكيد الطابع اليهودي للكيان في محاولة لإثبات الرواية الصهيونية.

فعل سبيل المثال هناك الكثير من الأنظمة الدينية التي فرضت على الشارع الإسرائيلي، دون أن تكون مستنودة بقوانين، وأكبر مثال على هذا، مسألة المواصلات العامة في أيام السبت، فحظرها ليس ضمن قانون بل ضمن تفاهات وأنظمة عمل، ولاحقا جرى دعمها بقوانين منع فتح المرافق الاقتصادية وأماكن العمل في أيام السبت.

وهذا يتسق مع تنامي قوة المتدينين باستمرار بين اليهود الإسرائيليين، بفعل التفاوت في نسب التكاثر الطبيعي بارتفاع معدلات الولادة، ولكن أيضا بفعل تزايد التشدد الديني، الذي هو قائم أصلا لدى جمهور المتدينين المتمزتين الحريديم، وتزايد في التيار الديني الصهيوني، الذي من المفترض أنه أقل تشدد دينيا، وكانت فيه تيارات ليبرالية دينيا أكثر من اليهود، وهذه التيارات أخذت بالتلاشي في إسرائيل، فالتيار الديني الصهيوني كان حتى قبل سنوات، أقل تشددا بكثير من الحريديم في الموقف من القوانين والتشريعات ذات العلاقة بالأنظمة الدينية، أما اليوم فهو بات أقرب إلى الحريديم، ومع تنامي أعداد المتدينين تزايدت قوتهم السياسية، وتغلغلهم أكثر في مؤسسات الحكم، وأكثر من هذا هو أنه من المستحيل أن تقام حكومة إسرائيلية من دون مشاركة على الأقل أحد التيارين الدينيين، الحريديم والمهاينة. وهؤلاء عقبه أمام أي محاولة لتقديم تشريعات في هذا المجال، وموقفهم مسنود من جميع الأحزاب الحاكمة على مر السنوات.

خفيات مطلب الزواج المدني

المبدأ العام في المطالبة قائم لدى الجمهور العلماني بشكل خاص، أكثر من شرائح أخرى، وهو من باب الدفاع عن حرية الفرد وحقوقه في اختيار نمط الحياة الذي يختاره. وحسب المبادرة للقانون الذي تم اسقاطه قبل أيام، النائبة عليزا لافي، من حزب "يوجد مستقبل"، فإن ٧٢٪ من الجمهور الإسرائيلي يؤيدون سن قانون يسمح بالزواج المدني، ومن بين المؤيدين محافظون ومتدينون، بحسب أقوالها لدى عرض القوانين من على منصة الكنيست.

ونشير هنا إلى أن حزب "يوجد مستقبل"، بزعماء يائير لبيد،

يعرض نفسه على أنه حزب علماني، يرفض سطوة الأحزاب الدينية على الحكم. ولكن هذا الحزب لم ي طرح مشروع قانون الزواج، حينما شارك في حكومة بنيامين نتنياهو السابقة، ٢٠١٣-٢٠١٥. كون حزب المتدينين الصهاينة الأبرز "البيت اليهودي". كان هو أيضا شريكا في الحكم، وحتى عمل في الكثير من الجوانب بالتنسيق مع "يوجد مستقبل".

إلا أن لقضية الزواج المدني في إسرائيل جوانب أكثر تعقيدا، تتعلق بداية بمسألة "من هو يهودي"، وثانيا بتعقيدات أنظمة الزواج اليهودي، التي لا يتحمل تبعاتها قسم كبير من العلمانيين.

ففي مسألة "من هو يهودي"، هناك ما يقارب ٣٥٠ ألف يهودي إسرائيلي، ممن لا تعترف المؤسسة الدينية الرسمية بيهوديتهم، وهؤلاء محظور عليهم عقد زواج ديني يهودي، في حين أنه ليس متاحا لهم إبرام عقود زواج مدنية في إسرائيل، بل عليهم إبرامها في دول في العالم، أو أن يعيش الزوجان من دون عقد زواج، فقط ابلاغ السلطات بأنهما يعيشان معا، وبموجب التعريف الإسرائيلي "معروفان للجمهور".

وتقول النائبة لافي إنه سنويًا يولد في إسرائيل ٤ آلاف طفل، ممن "لا دين لهم"، بمعنى أولئك الذين لا تعترف المؤسسة الدينية بيهوديتهم، وعلى هؤلاء أن يواجهوا الكثير من التعقيدات في حياتهم، وصولا إلى الزواج، ولاحقا في مათهم، بمعنى في مكان دنفهم، إذ يكون محظورا أن يتم دنفهم في مقابر اليهود.

والذين لا تعترف المؤسسة الدينية بيهوديتهم، يتوزعون على عدة مجموعات، إما انهم ضمن عائلات يهودية، وترفض المؤسسة الاعتراف بأنهم يهود لأسباب مختلفة، مثل الشكل في مدى يهودية أو الوالد الواحد منهم. والمجموعة الثانية هي ممن تهودوا لدى تيارات دينية ليبرالية، لا تعترف المؤسسة الدينية بطريقة التهوديد لديها، والغالبية الساحقة من اليهود غير المعترف بهم، هم من هاجروا إلى البلاد منذ مطلع سنوات التسعين ولاحقا.

أما الجانب الآخر في رغبة العلمانيين في عقد زواج مدني، فهو تعقيدات الإجراءات الدينية حتى يوم عقد الزواج، التي يرفضها جمهور واسع من العلمانيين. وتقول جهات علمانية إن الشروط غير معقولة في نظرهم، فالمؤسسة تعتمد في التفاصيل الدقيقة لحياتهم الشخصية، ومن بينها الزام كل زوجين بالمتول أمام حاخام يهودي لسماع "محاضرات" حول كيفية الزواج والمعاشرة والحياة الزوجية بشكل عام وغيرها الأمر الذي يعتبره الكثيرون من اليهود أمرا "مذلا ومهينا".

وليس هذا وحده، بل إن الكثير من النساء تتخوفن أيضا من شروط الطلاق، وهذه واحدة من أكثر القضايا الساخنة في قضية الزواج اليهودي. وبحسب الشريعة اليهودية، فإن الطلاق يكون نافذا فقط في حال وافق الزوج عليه. وهناك مئات الحالات التي تبقى فيها الزوجة معلقة من ناحية اجتماعية، إذ تكون منفضلة عن زوجها كليا، ومن ناحية ثانية لا يمكنها الزواج لأنها من ناحية دينية ما تزال متروجة.

وجرت محاولات كثيرة لسن قوانين تهدف إلى فرض ضغوط كبيرة على الرجال الذين يرفضون النطق بالطلاق، خاصة أولئك الذين يربطون زواجهم لسنوات طول بفعل تلك الأحكام، رغم أن المحاكم الدينية تحاول ممارسة ضغوط على الرجال، الذين منهم من يختار مغادرة البلاد كي لا يمنع الطلاق لزوجته.

وفي الأسبوع الماضي، صادقت المحكمة العليا الإسرائيلية، بهيئة موسعة من سبعة قضاة، على قرار المحكمة الدينية العليا، التي فرضت على رجلين عقوبات الحرمان الاجتماعي والديني، حتى يمنحا الطلاق لزوجتيهما. وضمن العقوبات حظر مشاركتها في الصلوات في الكنس، أو مع مجموعات، وعدم الاختلاط بهما اجتماعيا وغيرها.

وتبين أن هذا الشكل من العقوبات وضعه أحد الحاخامين الذي اشتهر بفتاواه في القرن الثاني عشر بعد الميلاد. وحسب ما ذكرته صحيفة "هآرتس"، فإن هذه العقوبات تستخدمها محاكم دينية يهودية في العالم، وكما يبدو استخدامها في المحاكم الدينية الإسرائيلية نادر.

أما موقف الحكومة من مشروع القانون، والذي عرضه وزير الأديان دافيد أزولاي، من كتلة "شاس" للحريديم الشرقيين، فقد لخصه بالقول: "إن موقف الحكومة معارض لمشروع القانون. إنني افترض أن هناك اتفاقا على أن هذا موضوع خلافي واسع جدا في المجتمع الإسرائيلي، وبسبب حساسيته البالغة، فإنه من غير الممكن تغيير القانون القائم بالصيغة التي تعرضها صاحبة مشروع القانون. ومن أجل سن قانون يسمح بعقد زواج خارج أحكام الدين، فإن هذا يتطلب توافقا واسعا جدا، وهو ليس موجودا الآن".

متطلبات أخرى

وفي قول الوزير أزولاي "الصيغة التي تعرضها المبادرة"، يقصد بذلك ما ورد على لسان النائبة لافي بشأن المدني الجنس. ففي السنوات الأخيرة، بات مطلب الزواج المدني مقرنا أيضا بمطلب إبرام عقود زواج لمثليي الجنس، وهذا ما ظهر في خطاب النائبة لافي، إذ قالت في ردها "يزداد سنويا عدد الناس الذين ليس لديهم خيار لإبرام عقد زواج، ولأن يحقوا جهم، فهناك المرفوضون من المؤسسة الدينية، ويعيشون مع بعضهم، وهناك الأزواج من ذات الجنس، وآخرون من الذين لا دين لهم، وكل هؤلاء محرومون من الحق الأساس، ولا أحد يقدم لهم الإجابة".

وعلى الرغم من أن مسألة السماح بإبرام عقود زواج لمثليي الجنس ليست مرتبطة بالزواج المدني، وهي تحتاج إلى

ثمة جملة حقائق مركزية تبرزها وتؤكددها محاكمة الجندي الإسرائيلي إليئور أزاريا، قاتل الشاب الفلسطيني عبد الفتاح الشريف في مدينة الخليل (يوم ٢٤ آذار ٢٠١٦). وتحظى بإجماع عام، ليس على المستوى الإسرائيلي فحسب، أولها وأهمها كونها محاكمة صورية اضطرابية لا علاقة لها، البتة، بنهج الجيش الإسرائيلي وبسياسات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة وأحزابها المختلفة ولا تعبر عنها إطلاقا، حتمتها حقيقة واحدة فقط هي أن هذه الجريمة، خلافا للجرائم أخرى كثيرة ماثلة، بل أخطر بكثير حتى، تم توثيقها بالصوت والصورة. ولولا هذه الحقيقة، لما دخلت إسرائيل هذه "الدوامة" التي كشفت حقائق أخرى ترتبت عليها بذلت وتبذل جهود جبارة في محاولة طمسها وتغييبها، تكللت (هذه الجهود) حتى الآن بقدر كبير جدا من "النجاح" يضع محاكمة الجندي أزاريا هذه في حجمها الصحيح والطبيعي - استثناء نادرا جدا، كما تؤكد تقارير مختلفة صدرت عن منظمات حقوقية إسرائيلية تنشط في هذا المجال.

فقد سجل التقرير الذي أصدرته منظمة "يش دين" ("يوجد قانون") الإسرائيلية في مطلع العام الجاري ٢٠١٧ ولخصت فيه إجراءات السلطات العسكرية الإسرائيلية في هذا المجال، أنه منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية (في تشرين الأول ٢٠٠٠) وحتى تشرين الثاني من العام ٢٠١٦، أدرجت شرطة التحقيقات العسكرية ٢٢٢ تحقيقا في جرائم قتل راح ضحيتها فلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة بئيران الجنود الإسرائيليين، لم تقدم لوائح اتهام سوى في ١٧ حالة منها فقط، بينما انتهت ٦ فقط من هذه بأحكام بالسجن على الجناة تراوحت فتراتها بين بضعة أسابيع وأشهر قليلة فقط، علما بأن أيا من لوائح الاتهام هذه لم تشمل تهمة القتل العمد.

واقع التغطية الرسمية والاعتبارات الدولية

هذا الواقع ذاته هو الذي دفع منظمة "بتيسليم"، أيضا، إلى اتخاذ خطوة غير مسبوقه تمثلت بإعلانها، في أيار ٢٠١٦، عن توثيقها عن تقديم أية شكاوى إلى جهاز تطبيق القانون العسكري الذي "يمثل أداة شرعية للاحتلال العسكري وممارساته وتجنت المسار الختامي في تقديم الجندي في لكن مجرد توثيق جريمة قتل عبد الفتاح الشريف في الخليل، بعدسة ناشط فلسطيني في منظمة "بتيسليم" وانتشار الشريط على نطاق واسع جدا، محليا ودوليا، لم يعد بإمكان القيادات الإسرائيلية، السياسية والعسكرية، الشعب الفلسطينية وأراضيها، والأهسر، دولية - تجنبي القيادة السياسيين والعسكريين الإسرائيليين أية محاكمات جنائية دولية بجريرة الممارسات والجرائم الإسرائيلية، إذ تنتهي إمكانية القانونية لإجراء هذه المحاكمات. وفق أحكام القانون الدولي - في حال قيام السلطات الإسرائيلية المعنية بالتحقيق في هذه الممارسات والجرائم وتقديم مرتكبيها والمسؤولين عنها إلى المحاكمة، ولو من حين إلى آخر!

ورغم ما تثيره من جدل وغضب ومعارضة داخلية واسعة، بين أوساط وفئات إسرائيلية مختلفة لا تنحصر في أحزاب اليمين وجمهورها فقط، تبقى المحاكمات المحلية، في داخل إسرائيل، أقل وطأة وضرا وتدايعات، بما لا يقاس، من أية محاكمة جنائية دولية، وهذا هو المعيار المركزي الذي يحكم الأداء الإسرائيلي الرسمي في هذا السياق، وهذا ما يؤكد، على نحو صارخ، أيضا، مجريات هذه المحاكمة العينية التي يبدو أن منتهاتها سيكون في منح هذا الجندي العفو، العسكري (قائد المنطقة العسكرية ورئيس هيئة أركان الجيش) أو المدني (رئيس الدولة)، وهو ما يتجاوز حوله إجماع شبه كلي في المجتمع الإسرائيلي وأحزابه السياسية، من اليمين والوسط و"اليسار" إلى حد سواء.

تعبير عن ميول المجتمع الإسرائيلي واستقلال لها

يؤكد الداعون إلى منح الجندي العفو، على وجه السرعة كي تسقط الحاجة (القانونية) إلى جلوسه في السجن "ولو يوما واحدا" - على حد تعبير عدد من الوزراء وأعضاء الكنيست - أن هذه المحاكمة، سواء كانت ثمة حاجة إلى إجرائها أصلا (كما يقول البعض) أو لم يكن من الصحيح إجرائها أصلا (كما يقول آخرون)، قد "استنفدت نفسها" و"حققت غايتها"، مع التشديد على أن الجندي أزاريا "لم يفعل سوى ما تعلمه وتربى عليه في الجيش، طبقا لروح القائد ولروح أجهزة التحقيق والمحاكمة العسكرية" التي تبذل كل ما في وسعها للتغطية على ممارسات الجنود والقادة العسكريين في الميدان.

ويشير هؤلاء إلى حقيقة أن أزاريا "ما هو إلا نتاج المجتمع الإسرائيلي برمته"، استنادا إلى العديد من استطلاعات الرأي العام التي أجريت حول القضية وأظهرت نتائجها أن ٦٥٪ من الجمهور الإسرائيلي يعتقدون بأن "أزاريا تصرف بالشكل الصحيح والمطلوب" بإعدامه الشاب عبد الفتاح الشريف بعد إصابته؛ وأن أكثر من ٤٨٪ يوافقون على "وجوب قتل أي فلسطيني ينفذ عملية ضد اليهود، حتى لو تم إلقاء القبض عليه ولم يعد يشكل أي خطر على المحيطين به"؛ ولأن الرأي العام في المجتمع الإسرائيلي على هذه الصورة، يأخذ السجل حول قضية الجندي ومحاكمته والدعوة إلى

استمرار التعاطف مع الجندي قاتل الشريف

يثبت ميول معظم المجتمع الإسرائيلي!

* تحليلات: إسرائيل قدمت الجندي إلى المحاكمة كي تتجنب أي محاكمة جنائية دولية *



القاتل إليئور أزاريا.

(أفب)

الجيش".

وشدت عن هذا الإجماع في الساحة السياسية - الحزبية الإسرائيلية مجموعتان أساسيتان هما حركة "ميرتس" و"القائمة المشتركة".

الإدانة والعقوبة . تكريس للنهج المعتمد

النتيجة النهائية التي انتهت إليها محاكمة الجندي أزاريا أعلاه عن محاكمة العسكرية (التابعة للجيش) تؤكد ما بصورة أساسية، لمخاطبة الهيئات القضائية الدولية والتملص من أحكام أنظمتها وقوانينها، وهي حقيقة لم تغيب، في نتيجتها العملية (السجن لـ ١٨ أشهر)، عن أعين الهيئات الدولية التي انتهت إلى عبثيتها المخرفة، وذلك على لسان المتحدث باسم "مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان"، (رافينا شمدساني، التي عبرت عن "الذعاب شديد للغاية إزاء العقوبة المخففة التي أصدرتها المحكمة العسكرية على الجندي الإسرائيلي الذي أدين بقتل مصاب فلسطيني بشكل غير قانوني"، لافتة إلى أن "أكثر من ٢٠٠ فلسطيني قتلوا برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ بداية الهبة الشعبية الفلسطينية، في مطلع تشرين الأول عام ٢٠١٥، وأن أزاريا هو العنصر الوحيد في قوات الأمن الإسرائيلية الذي قدم للمحاكمة عن مثل هذا القتل، ومدكرة بأن العقوبة القصوى لجريمة القتل غير العمد تصل، وفق القانون الإسرائيلي، إلى السجن الفعلي ٢٠ عاما، مما يؤكد أن هذه القضية تحتاج بتقويض الثقة بالنظام القضائي وترسيخ ثقافة الإفلات من العقاب... ونحن نتحدث عن ثقافة مزمّنة من الإفلات من العقاب؛

ولم يسلم هذا التصريح وصاحبه من الهجوم الكاسح من جانب المسؤولين السياسيين الإسرائيليين الذين اعتبروه تأكيدا على "العداء والكرهية المتأصلين لليهود" لدى "منظمة معادية للسامية ومخارطة ضد إسرائيل"! لكن الحقيقة التي أشارت إليها المتحدث الدولية (عن عقوبة الحد الأقصى لهذه الجريمة) تنضاف إلى أربع حقائق أخرى ترسم، مجتمعة، الصورة الحقيقية لهذه المحاكمة:

الأولى - أن الادعاء العسكري كان يعترض، في البداية، توجيه تهمة القتل العمد للجندي أزاريا، لكنه تراجع لاحقا وخفف بند الاتهام إلى "القتل غير العمد" الثانية - أن المحكمة العسكرية أذانت أزاريا (يوم ٢٠١٧/١/٤)، بإجماع قضاتها العسكريين الثلاثة، بتهمة "القتل غير العمد"، برغم أن نص قرار الإدانة، من أوله إلى آخره والذي رفضت فيه المحكمة طعون أزاريا وادعاءاته جملة وتفصيلا، يثبت تهمة القتل العمد، بمركباتها الجنائية المحددة كاملة؛

الثالثة - أن الادعاء العسكري طالب المحكمة بفرض عقوبة السجن الفعلي على الجندي لمدة تتراوح بين ٣ و ٥ سنوات، لكن المحكمة فرضت عليه (يوم ٢٠١٧) عقوبة السجن لـ ١٨ شهرا فقط (سنة ونصف السنة) والسجن وقف التنفيذ لمدة سنة أخرى، ما يعني أنه إذا عاد وقتل فلسطينيا آخر فستكون عقوبته السجن الفعلي سنة واحدة فقط؛ وهذا، رغم أن الجندي لم يعبر عن أي أسف أو ندم أمام المحكمة عن جرميته؛

الرابعة - أن المحكمة العسكرية إياها استجابت لطلب محامي الدفاع عن أزاريا وقررت تأجيل موعد دخوله إلى السجن للبدء بقضاء محكوميته، وذلك بخلاف صارخ للقاعدة الواردة في قانون الإجراءات والأنظمة الجنائية الإسرائيلي، والتي ثبتتها المحكمة العليا الإسرائيلية في أكثر من قرار، وتوجب البدء بقضاء محكومة بالسجن الفعلي بصورة فورية ودون أي تأجيل - إلا في حالات نادرة جدا - تجسيدا لفكرة أن بلوغ الإجراءات الجنائي هذه المرحلة يعني أن المتهم لم يعد يتحتم بـ "قرينة البراءة" بعد.

منحه عفو فوريا بعدا آخر في المستوى السياسي - الحزبي يتمثل في محاولات استغلالها وتجييرها، في الحد الأقصى المستطاع، في المعركة على أصوات الناخبين الإسرائيليين في أية انتخابات برلمانية مقبلة، بين أحزاب اليمين وقادتها خصوصا، لكما بين أوساط وفئات حزبية - سياسية أخرى أيضا، وهو ما يولد تناقسا حزبيا تصاعدت فيه تصريحات السياسيين من وزراء وأعضاء كنيست، من مختلف أطراف الحلبة السياسية - الحزبية إجمالا.

ولئن كان من الصعب حصر وتسجيل كل التصريحات في هذا السياق، إلا أن بعض النماذج جديفة للإيفاء بالفرض، بداية من رئيس الحكومة ورئيس حزب "الليكود"، بنيامين نتنياهو، الذي اعتبر أزاريا "ابننا جميعا" وأكد تأييده منحه العفو، إلى وزير الدفاع، أيفيدور ليبيرمان (رئيس حزب "إسرائيل بيتنا")، الذي قال إن الحديث يجري عن "جندي متفوق وعن مذبذب جاء ليقتل اليهود... وهذا ما ينبغي أخذه في الحسبان"، مروراً بوزير التربية والتعليم نفتالي بينيت (رئيس حزب "البيت اليهودي") الذي اعتبر أن "أمن المواطنين في إسرائيل يحتم منح أزاريا عفو فوريا" وأنه "حتى لو أخطأ (أزاريا)، فلا يجوز أن يجلس في السجن ولو يوما واحدا، لأننا سندفع الثمن جميعا"، وكان بينيت يقصد الحديث الذي اتسع وتعالى في إسرائيل عن أن محاكمة الجندي وفرض عقوبة السجن الفعلي عليه سيردع جنودا آخرين عن "استخدام صلاحياتهم العسكرية وتنفيذ الأوامر لكلا يواجهوا المصير نفسه"؛ والموقف نفسه عبرت عنه، أيضا، وزيرة الثقافة ميري ريفغ (الليكود) التي اعتبرت محاكمة أزاريا "محاكمة ميدانية لم يكن لها أن تبدأ أصلا، لأن فيها تخليا عن الجندي يوجه رسالة خطيرة للجنود والقادة العسكريين الآخرين"، وأشار آخرون، في دعوتهم إلى منح أزاريا العفو، إلى "المعانة الشديدة التي كابدتها هو وعائلته، أكثر مما يمكن احتمالها" (منهم، مثلا، وزير المال موشيه كلون، ورئيس حزب "كلنا"، ووزير الداخلية أرييه درعي، رئيس حزب "شاس")، وانضم إلى هؤلاء، أيضا، الزعيم الليكودي السابق موشيه يعلون، الذي وقعت الجريمة إبان توليه منصب وزير الدفاع، فدعا عائلة أزاريا إلى التخلي عن مسار الاستئناف على حكم المحكمة العسكرية وتقديم طلب العفو مؤكدا أن "هذا الطلب لا يجد أذانا صماء".

كما انضم إليهم رئيس حزب "يش عتيدي" ("يوجد مستقبل")، يائير لبيد، الذي قال إن "أزاريا ارتكب خطأ فادحا في ظرف قاسية جدا"، ورئيس حزب "المعسكر الصهيوني"، إسحاق هيرتسوغ، الذي رأى أن "المحاكمة العسكرية قامت بالمهمة التي أنيطت بها بأن جسدت، كما ينبغي، حرصنا المطل على تطهارة السلاح في الجيش الإسرائيلي" وأن "أزاريا هو ضحية الظروف السياسية غير المعقولة التي تتعرض منها الدولة منذ عشرات السنين"، بينما دعت زميلته في الحزب، شيلي جيموفيتش، إلى فحص إمكانية منحه العفو، أسوة برجال الشبابك في قضية الباص ٣٠٠٠ "الذين جرى توجيههم، عضو الكنيست والصحافي السابق والنشط السياسي حاليا أوري أفنيري، الذي كان اعتبر أن "الحرص على الانضباط وعلى أخلاقيات القتال هو أمر حيوي جدا" وأن "من العبث إلقاء كل المسؤولية عن التدهور الحاصل على كتفي جندي واحد تأثر بالجو العام في المجتمع وفي

حول مساهمة وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية في طمس الخط الأخضر

*مراجعة مناهج التعليم المعتمدة في مدارس إسرائيل تظهر

أن طمس الخط الأخضر سياسة تربوية مستمرة ومعتمدة*

بقلم: أفنير بن عاموس (*)

قبل حوالي ثلاثة أسابيع شارك وزير التربية والتعليم الإسرائيلي نفتالي بينيت، رئيس «البيت اليهودي»، على صفحته الرسمية في شبكة «فيسبوك» رسم كاريكاتير لشاي تشركا من صحيفة «مكور ريشون» يظهر فيه وهو يمسك مسحة ويحمو الخط الأخضر بمساعدتها، وعلى قنينة سائل التنظيف الموضوعة جانبا كتب بأحرف كبيرة «التسوية» والقصد طبعاً هو أن «قانون التسوية»، الذي مر من ضمن أمور أخرى، بفضل الجهود الحثيثة للوزير، يؤدي عملياً إلى محو الخط الأخضر لأنه يسمح بتدخل الكنيست في ما يحدث في الأراضي المحتلة.

ربما يعتبر بينيت بالدرجة الأولى وزير المستوطنات ومن يدفع باتجاه ضم الأراضي المحتلة، لكن ممنوع أن ننسى أنه أيضاً وزير تربية كل أولاد إسرائيل. لهذا، حتى اذا ما قررت محكمة العدل العليا في بقعة أريئيل أو إلغاء القانون سنتقي للوزير لقبه الثانية التي يستطيع من خلالها الاستمرار في تشجيع محو الخط الأخضر وكيونونة الاحتلال من وعي التلاميذ.

قبل بضعة أشهر، كما نذكر، أعلن بينيت أن تلاميذ إسرائيل لن يتعلموا عن الخط الأخضر أو عن الفروقات بين البلدات التي تتواجد ما بعد الخط الأخضر وتلك التي تتواجد داخله. وقال: «لا يوجد خط أخضر، هناك إسرائيل واحدة. لا فرق بين ولد في كرني شومرون، نتيفوت، أريئيل أو عوفرا، أنا وزير تربيتهم جميعاً. نحن نعلم عن مجمل بلاد إسرائيل دون تفرقة».

إن الذكرى الخمسين لـ«حرب أيام الستة» (حزيران ١٩٦٧) التي ستحل قريباً هي فرصة جيدة لنحسم كيف يعرض جهاز التربية الرسمي قضية الأخط الأخضر وما يجري في الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧. أين من المحتمل أن نجد تطرقاً لهذه المواضيع في جهاز التربية؟

من بين مواضيع التعليم، من المفترض أن تتواجد هذه القضايا في ثلاثة مجالات تتعلق بالسكان الإسرائيليين، وبالزمن والحيز الذي يتواجد به هؤلاء: التربية للمواطنة (المدنيات)- الموضوع الذي يتعاطى من ضمن أمور أخرى مع قضايا السيطرة السياسية، وحقوق المواطن والديمقراطية؛ التاريخ الذي يشمل الثلث الأخير من القرن العشرين أيضاً، والجغرافيا التي تشمل الحيز بين البحر المتوسط ونهر الأردن.

إن نظرة سريعة لما يقدم في هذه المواضيع في السنوات العشرين الأخيرة تظهر أن الخط الأخضر والاحتلال لم يختفيا عنها تماماً ولكنهما يعرضان بطريقة سطحية، منقوصة ومشوهة.

تعليم المواطنة، الذي يعتبر تعريف دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية عموده الفقري، يركز بشكل حصري تقريباً على السكان الإسرائيليين داخل الخط الأخضر. في مناهج التعليم لموضوع المدنيات للسنوات ٢٠٠٢-٢٠١١ يذكر الاحتلال بشكل عابر فقط، ولا يسلط الضوء على «عروش إيونيم» و«السلام الآن» في معرض الفصل الذي يتحدث عن الحركات غير البرلمانية، أو في معرض التطرق لمكانة محكمة العدل العليا في الأراضي المحتلة والعلاقة بين العرب في إسرائيل والفلسطينيين. في كتب التعليم المعدة للمرحلة الثانوية، يظهر الاحتلال بشكل عام بطريقة غير مباشرة، في الفصل الذي يتناول الشرح الأيديولوجي السياسي والنقاش بين «اليمن» و«اليسار» حول مستقبل الأراضي المحتلة. ويأتي تركيز الفصل على المواقف المختلفة وسط المجتمع الإسرائيلي وكيف يعبر عنها بينما الاحتلال نفسه، السكان الفلسطينيون والتغييرات التي طرأت على الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ تبقى في منطقة الظل. ومن المثير للانتباه أنه في امتحانات البجروت (التوجيهي) في موضوع المواطنة التي أجريت بين السنوات ٢٠٠٠-٢٠١٦ لم يظهر أي سؤال حول الشرح الأيديولوجي السياسي، معنى ذلك أن المعلمين لن يهتموا بتدريس هذه الماداة حتى عندما يظهر الفصل في كتاب التعليم.

تعليم التاريخ، على الرغم من أن الحديث عن ماضٍ يعتبره المؤرخون قريباً نسبياً، فإن مناهج التعليم في موضوع التاريخ للمرحلة الثانوية يشمل الفترة التي تقع بين حرب

كتب سليم سلامة:

تحتل مسألة العلاقة بين رئيس الحكومة الإسرائيلية الحالية، بنيامين نتنياهو، وسوائل الإعلام المختلفة في إسرائيل موقعا مركزيا في الحياة الإسرائيلية العامة تشغل أوساطا مختلفة، سياسية واقتصادية وإعلامية وقضائية، لما تحمله من إسقاطات وتداعيات عديدة على هذه المجالات كلها، وخاصة في ضوء التحقيقات الجنائية التي تجرى مع نتنياهو هذه الأيام على خلفية هذه العلاقة ونتيجة لها.

وترى قطاعات مختلفة من هذه الأوساط أن نتنياهو يسعى، على نحو هوسني تقريبا، إلى بسط سيطرته الشخصية، من خلال موقعه السياسي، على مجمل وسائل الإعلام في إسرائيل، العامة والتجارية، وتدجينها بما يتسجم مع رؤاه وتوجهاته السياسية. وليس هذا فحسب، بل أيضا بما يخص مصالحه الشخصية الفردية، وفي مقدمتها مصلحة بقائه شخصيا في رأس الهرم السياسي في البلاد.

ويعتبر نتنياهو شخصيا، كمثل وزعيم اليمين الإسرائيلي الذي يشن حربا منهجية قديمة على وسائل الإعلام في إسرائيل بدوى كونها «يسارية» و«بوفا لليسار»، كل ما نظرته وسائل الإعلام هذه من نقد له وسياساته وما كشفته وتكشفت من فضائح الفساد الحكومي المستشري عامة، والمتورط فيها هو شخصيا خاصة، «جزءا من حملة منظمة لإسقاط اليهود الميمنة من الحكم التصدي لكل حملات التشهير الخبيثة، دفاعا عن أمن إسرائيل وازدهارها»، حسبما كتب على صفحته الخاصة على موقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) مؤخرا.

وفي تصديده لهذه الحملات، شن نتنياهو خلال الأشهر الأخيرة بشكل خاص هجوما عنيفا على عدد من وسائل الإعلام في إسرائيل وعدد كبير من الصحافيين العالين فيها في إثر الكشف عن سلسلة الفضائح التي من شأنها يشتبه في تورط فيها والتي اضطرت المستشار القانوني للحكومة، أفيحاي مندلبليت، إلى إصدار تعليمات بإجراء تحقيقات جنائية بشأنها، ففي مقدمتها ملف محادثاته مع مالك صحيفة «يديעות أchronوت»، وموقع «واي نت»، أرنون (نوني) موزيس، والمعروف باسم «ملف ٢٠٠٠»، و«ملف الهدايا» التي أهدتها عليه وعلى زوجته، سارة، رجل الأعمال أرنون ميلتشين، الذي يملك ١٠٪ من أسهم القناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي، والمعروف باسم «ملف ١٠٠٠»، إضافة إلى قضية امتلاك الفواض الحربية من ألمانيا. وتكشف القضيتان الأوليان (ملف ٢٠٠٠، والملف ١٠٠٠)، إلى جانب حربه الضروس ضد «الهيئة العامة للبيث» لإجهاضها قبل انطلاقها والحيلولة دون إطلاق نغمة التلفزيوني والإذاعي المخطط بذريعة «تجنيدنا أغلبية يسارية من بين العاملين الجدد فيها»، وإلى جانب مشروع القانون الجديد الذي يعدّه «لتنظيم قطاع الاتصالات في إسرائيل». تكشف هذه جزءا أساسيا من المحاولات المحمومة التي يبذلها نتنياهو بصورة منهجية من أجل إحكام السيطرة على وسائل الإعلام والاتصالات في إسرائيل.

وقد شكّل هذا المسعى الدفاع المركزي وراء قرار نتنياهو الاحتفاظ لنفسه بحقيبة وزارة الاتصال في حكومته الجديدة ووزارة شركاه في الائتلاف الحكومي الجديد على التوقيع على وثيقة يحظر عليهم المبادرة إلى، أو تأييد، أي تشريع قانوني في مجال الإعلام والاتصالات في إسرائيل. ولئن كان أمرا طبيعيا ومعتادا إفساح شخصية سياسية هذه الحقيبة الوزارية، كغيرها من الحقايب الوزارية الأخرى، إلا أن الفارق الجوهرى هنا يكمن في الميل الهوسني الذي يبديه نتنياهو في حربه ضد وسائل الإعلام فاعا عن سلطته من جهة، وفي تركيزه جملة من الصلاحيات في هذا المجال بين يديه، على نحو غير مسبوق، من جهة أخرى، وهو ما عزز عنه عنوان «مؤتمر الصحافة» الذي عقد في مدينة إيلات مؤخرا؛ «هكذا ينوي نتنياهو إعادة ترسيم وتصميم خارطة الإعلام والاتصالات في إسرائيل»؛ لكن نتنياهو، وفي معمان الفضائح المتتالية والتحقيقات الجنائية المتلاحقة، اضطر إلى «التخلي» المؤقت عن حقيبة وزارة الاتصال هذه وإيداعها في عهدة الوزير المقرب جدا منه، تسايح نغفيي (وزير التعاون الإقليمي) بتعيينه «قائما بأعمال وزير الاتصال لمدة ثلاثة أشهر»، يقرر في ختامها إن كان سيجعل هذا التعيين ثابتا ودائما. غير أن هذا التعيين الاضطراري لا يفلق الباب أمام تأثير نتنياهو المباشر على هذه الوزارة، قرارها وإجرائاتها ومجمل عملها، ولو

نتنياهو يواصل محاولات يمينية قديمة لإحكام السيطرة

«الطريق نحو الانعتاق من هيمنة اليسار على وسائل الإعلام الإسرائيلية!»



الييمين الإسرائيلي. وحرب مفتوحة للهيمنة على الإعلام.

من خلال مديرتها العام، شلومو فيلبر، الذي يعتبر «رجل نتنياهو»، وهو الذي عينته لهذا المنصب عند تشكيل حكومته الجديدة. ولم يات اضطرار نتنياهو إلى اتخاذ هذه الخطوة إلا تحت ضغط الاتهامات التي قدمتها أطراف مختلفة إلى المحكمة العليا الإسرائيلية ضد إشفاله منصب وزير الاتصال، وعلى خلفية التقديرات التي أشارت إلى أن المستشار مندلبليت لن يستطيع الدفاع عن استمرار تولي نتنياهو هذه الوزارة أمام المحكمة العليا، وخاصة حيال علاقاته العميقة مع أرنون ميلتشين المذكور صاحب الأسمه في القناة التلفزيونية العاشرة التي تخضع، في كثير من جوانب عملها وتسيولها، لسلطة هذه الوزارة مباشرة، علاوة على علاقاته الوثيقة مع رجل الأعمال شاول الوفيتش، مالك شركتي الاتصالات والإعلام «بيزك» و«بيس» وما يفرخ عنهما وموقع «وآ»، علما بأن مندلبليت كان قد أصدر تعليمات صريحة تمنع نتنياهو من معالجة أي من أمور هذه الشركات «نظرا لتضارب المصالح»؛

وعبرت عضو الكنيست زهافا غالون (رئيسة حركة «ميرتس»)، التي تقدمت بأحد الاتهامات المذكورة إلى المحكمة العليا، أن قرار نتنياهو وضع حقيبة وزارة الاتصال في عهدة الوزير تسايح نغفيي مؤقتا يؤكد أن «نتنياهو يحاول تناول الكعكة وإبقائها كاملة في الوقت نفسه. فقد أيقن أن تضارب المصالح بينه وبين وسائل الإعلام المختلفة يفاقم وضعه القانوني تعقيدا، لكنه ليس مستعدا للتخلي عن هذه الحقبة الوزارية الهامة جدا التي تمكنه من مواصلة تحديد الصحافيين وإشهار السيف فوق رقاب وسائل الإعلام التي لا تمتلك لسلطته وزغباته».

محاولات يمينية متكررة...

لكن النتيجة عكسية!

كل ما يقوم به نتنياهو الآن، كل ما أنجزه وما سوف ينجزه في مجال السيطرة على سوق الإعلام والاتصالات، من قوانين وإجراءات إدارية وقرارات اقتصادية، يثير غضبا وقلقا شديدين لدى أوساط سياسية، إعلامية، حقوقية واقتصادية عديدة، لما يحمله من تأثيرات انعكاسات سلبية بعيدة الأثر والمدى على خارطة واداء وسائل الإعلام والاتصالات في إسرائيل لسنوات، بل عقود، كثيرة وطويلة، لكنه يبدو «غير كاف، على الإطلاق» في نظر أوساط يمينية مختلفة تعتقد بأن التغييرات التي حصلت حتى الآن، وكذا التي تحصل قريبا ترتب على الإجراءات والقرارات التي أصبحت ناجزة، لا تعدو عنها «إجراءات وتغييرات شكلية» لا تحقق المنشود والمطلوب من وجهة نظرها وإنما «تكسر واقع استمرار الهيمنة اليسارية على وسائل الإعلام».

وتبدي هذه الأوساط اليمينية قلقا متزايدا من حقيقة أن الإجراءات التي أقدم عليها نتنياهو، وإن كانت تشكل استمرارا طبيعيا، مع تصعيد هذا الرأي عبر عنه مؤخرا مدير «جمعية حق الجمهور في المعرفة»، المحامي زيف ماوور، في مقال نشره على موقع «מידاه» اليميني في مطلع شهر شباط الأخير تحت عنوان «اليمن والإعلام - أين أخطانا»، وهذه الجمعية، التي تنشط في «مراقبة وسائل الإعلام وأدائها المنحاز أو غير

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959
هاتف: 2966201 - 00970
فاكس: 2966205 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

كده، لتجرب من ثم مناقصة يتقدم المعنيون بإقامة وتشغيل هذه القناة إلى مناقصة للوزر بالامتياز. أما بموجب الطريقة الثانية، فيأمكن كل معني أن ينشئ قناة تلفزيونية تجارية مقابل دفع مبلغ من المال للدولة لقاء رخصة خاصة لذلك، إلى جانب تخويل الدولة (الحكومة) بعض الصلاحيات في وضع وتطبيق بعض الشروط. غير أن أية قناة تلفزيونية تجارية جديدة لم تقم منذ بضع سنوات، رغم توفر الإمكانية القانونية لذلك، نظرا لأن «الشروط الإدارية تجعل المغامرة التجارية بعيدة جدا عن احتمالات تحقيق الربح». ووزاء «فشل إصلاح الامتيازات»، كما يصفه ماوور، ولدت المحاولة الجديدة التي تمثلت في إنشاء «القناة ٢٠»، التي تعمل ضمن الرخصة الممنوحة لقناة «موريشت»، التي تمثل جهورا من المتدينين المحافظين. غير أن رغبة «القناة ٢٠» في إعداد وبث نشرات إخبارية (وهو ما لا تفعله حتى الآن) يصطدم باشراط إخضاع هيئة إخبار فيها إلى دستور آداب المهنة المعتمد لدى مجلس الصحافة الإسرائيلي، وهو (المجلس) «شلة من الأشخاص المثقفين، ذوي الأقدية الذين يعرفون الصحافة الإسرائيلية وسائلاها حق المعرفة، أو بكلمات أخرى - جزء لا يتجزأ من الجماعة المتنفذة والمهيمنة»، كما يقول ماوور.

الامتحان المركزي: تغيير قواعد اللعبة

بالرغم من أن نتنياهو، كما يقز ماوور، «قد وضع هذه الموضوع على رأس سلم اهتماماته في دورته الرئاسية الحالية» فاحتفظ لنفسه بحقيبة وزارة الاتصال وشرع في تنفيذ سلسلة من الإجراءات الرامية إلى تحسين صورة الإعلام في إسرائيل (من ضمنها: شطر القناة التلفزيونية الثانية والفضل بين الشركتين صاحبتى التنازل لتشغيلها: الإصلاح في مجال «البيث العام»؛ نقل إذاعة الجيش - غالي تساهل - من سلطة الجيش إلى سلطة وزارة الدفاع، وغيرها من الإجراءات)، إلا أن «القاسم المشترك لهذه الإجراءات جميعها هو تركيزها على وسائل إعلام معددة يعينها ويادأنها العيني، غير أنها لا تعش إطلاقا قواعد وأنظمة العمل في هذا المجال. فهو يركز جهده في اللابيين، لكنه لا يغير شيئا في قواعد اللعبة» ذلك أن «المشكلة الأساس، بحسب ماوور، «لا تتمحور فقط في المحررين والصحافيين المنحازين أيديولوجيا، وإنما هي تكمن، بصورة أساسية، في طريقة الرقابة ومنظومات الضبط الحكومية التي تركز الهيمنة اليسارية وتحول دون أي تغيير. أما المطلوب، فعليا، الإصلاح أوساط الإعلام في إسرائيل» - فهو. كما يقول ماوور - «تغيير أنماط العمل، الإصلاح في قواعد الفعل الإدارية في القطاع، إزالة المعيقات، إلغاء الرقابة الصارمة وتمكين المالكين والناسرين من التعبير عن آرائهم ومعتقداتهم بحرية كاملة». ولهذا، فإن «الامتحان المركزي الذي سيجري حصدته أدناه في هذا المجال سيجري وفق مقياس واحد فقط، هو: قدرته على إجراء إصلاحات بنوية عميقة في مجال الإعلام تحقق، في نهاية المطاف، تشكيلة أوسع وأكثر تعددية، أكثر حرية وتعبيرا عن الرأي على غير الوضغ في السابق».

ويوضح ماوور في السياق، أن ما يقصده في الحديث عن «تشكيلة أوسع وأكثر تعددية، أكثر حرية وأكثر تعبيرا عن الرأي» هو التعبير الصادق من ميول الأغلبية بين الجمهور الإسرائيلي (اليهودي) وأرائها السياسية، التي تتبنى مواقف اليميني وأطروحاته السياسية. «وفي هذه النقطة، بالتحديد، تبرز إخفاقات اليمين الإسرائيلي المتكررة في محاولاته إنشاء خطوط مؤسسات حكومية توجه الخطاب العام نحو اليمين».

«الطريق نحو التحرر من العبودية!»

بعد هذه المحاولات العديدة والمتكررة الفاشلة التي بذلتها حكومات اليمين المتعاقبة في إسرائيل خلال العقود الأخيرة «من أجل هندسة الخطاب والحوال العاديين وتنوعبها بصورة مصنعة»، يرى الكاتب أنه قد «حان الوقت كي ندرك أن الهيمنة اليسارية في الإعلام لم تكن لتصمد ولو يوما واحدا فقط في وجه الجمهور الإسرائيلي لولا كون الأنظم الحكومي متكا لها» ولهذا، فهو يدعو إلى «شغل الطريق نحو الانعتاق من هذه العبودية»؛ على اليمين أن يفهم أن الطريق للتخلص من الاحتكار الأيديولوجي اليساري ولتوفير التنوعية التي يستحقها الجمهور الإسرائيلي «تبدأ من إضعاف وتقليص السيطرة الإدارية»، بما يعني ليس فقط وقف التدخل الحكومي في ما يجري في داخل وسائل الإعلام عامة، وفي هيئاتها الإخبارية خاصة، وإنما أيضا، وبالأساس، «تمكين وسائل الإعلام من الانهاير... سيكون ذلك أمرا مأساويا للعاملين فيها ولمالكها، لكنه سيكون بشري خير لحرية التعبير في إسرائيل»؛